No. 56890*

Poland
and
Kuwait

Agreement between the Republic of Poland and the State of Kuwait for the promotion and protection of investments (with protocol). Kuwait, 5 March 1990

Entry into force: *29 December 1993 by notification, in accordance with article 15*

Authentic texts: *Arabic, English and Polish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Poland, 29 September 2021*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

Pologne
et
Koweït

Accord entre la République de Pologne et l'État du Koweït relatif à la promotion et la protection des investissements (avec protocole). Koweït, 5 mars 1990

Entrée en vigueur : *29 décembre 1993 par notification, conformément à l'article 15*

Textes authentiques : *arabe, anglais et polonais*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Pologne, 29 septembre 2021*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

جـ- بالإضافة إلى الحالات المذكورة في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه ، عندما تمنح حكومة جمهورية بولندا إذنا لمستثمر تابع لدولة الكويت لشراء أسهم أقلية في شخص اعتباري بولندي قائم ، فيسمح لذلك الشخص بالمشاركة ، وفقا للأسس المنافسة في المناقصات ، في مزادات النقد الأجنبي التي تقام للكيانات التجارية البولندية . ويجوز استخدام العملات الأجنبية التي يحصل عليها ذلك الشخص من المزادات لمقابلة التزاماته للتسيير والتشغيل بما في ذلك سداد مرتبات الموظفين الأجانب المصرح لهم بالعمل فيما يتعلق بذلك الاستثمار الذي يقيمه مستثمر كويتي في الشخص الإعتباري البولندي .

حرر من نسختين أصليتين في الكويت في هذا اليوم الإثنين الخامس من شهر مارس ١٩٩٠ م الموافق الثامن من شهر شعبان ١٤١٠ هـ باللغات البولندية والعربية والإنجليزية وتكون جميع النصوص متساوية الحجية . وفي حالة الإختلاف ، يسود النص الإنجليزي .

عن دولة الكويت

عن جمهورية بولندا

٦) بالنسبة للمواد (٥) و (٧) و (٨)

أ- إن عبارة "بدون تأخير لا مبرر له " في نطاق المواد (٥) و (٧) و (٨) تكون مستوفاة اذا تم التحويل خلال المدة التي عادة تكون مطلوبة وفقا للعرف المالي الدولي . تبدأ الفترة المذكورة في اليوم الذي يتم فيه تقديم طلب التحويل على الا تتعدى باي حال ثلاثة أشهر .

ب- في حالة الالتزام بدفع فائدة وفقا لمعدل سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن (ليبور) بسبب تأخير دفع التعويض، تحسب الفائدة اعتبارا من اليوم الاول بعد انقضاء فترة التأخير غير المبرر المعرفة في الفقرة الفرعية (أ) اعلاه .

٧) بالنسبة للمادة (٨)

أ- تعني التحويلات المشار اليها في المادة (٨) بالنسبة لجمهورية بولندا التحويلات التي تتم من حساب النقد الأجنبي لمستثمر تابع لدولة الكويت في جمهورية بولندا .

ب- اذا لم يكن لمستثمر تابع لدولة الكويت نقد اجنبي كاف لمقابلة التحويلات، فيتعين على حكومة جمهورية بولندا توفير عملات اجنبية قابلة للتحويل في مقابل العملة البولندية لتحويل ما يلي :

١- العائدات المستحقة من البيع او التصفية الكلية او الجزئية لاي استثمار يقوم به مستثمر تابع لدولة الكويت .

٢- التعويض المشار اليه في المادتين (٥) و (٧) .

٣- العائدات المستحقة من استثمار قام به كليا أو جزئيا مستثمر تابع لدولة الكويت حيثما كانت السلطة المختصة في جمهورية بولندا قد منحت بصورة محددة اذنا للمستثمر الكويتي بتحويل عملة بولندية الى عملة قابلة للتحويل ، او عندما يجرد الاستثمار المعنى من فرصة كسب دخل بعملات اجنبية قابلة للتحويل كان يمكن كسبها في الأحوال العادية بسبب قرار اداري ، او حدث غير متوقع في جمهورية بولندا ولم يكن بسبب المستثمر أو الإستثمار ودون ان يشكل ذلك الحدث مخاطر تجارية .

د- لا تلزم احكام المادة (٣) دولة متعاقدة بأن تشمل المستثمرين المقيمين في اقليم الدولة المتعاقدة الاخرى بامتيازات او اعفاءات او تخفيضات ضريبية تمنحها فقط للمستثمرين التابعين لها المقيمين في اقليمها .

هـ- حيثما يتعين نقل بضائع أو أشخاص مرتبطين باستثمار ، يجب على كل دولة متعاقدة عدم منع او عرقلة مشاريع النقل التابعة للدولة المتعاقدة الاخرى او للمستثمرين التابعين لها ويجب عليها اصدار التصاريح المطلوبة لتنفيذ ذلك النقل . ويشمل ذلك نقل مايلي :

١- البضائع المخصصة للاستثمار ضمن معنى هذه الإتفاقية والتي تم الحصول عليها في اقليم اي من الدولتين المتعاقدتين او اي دولة ثالثة بواسطة او نيابة عن مشروع تستثمر اصوله ضمن معنى هذه الاتفاقية .

٢- الأشخاص المسافرين لغرض الإستثمار .

٤) بالنسبة للمادة (٤)

يفهم من عبارة " انتقال رؤوس اموال " المذكورة في الفقرة (جـ) من المادة (٤) أنها تشير الى ترتيبات محددة في اطار المنظمات التالية : مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

٥) بالنسبة للمادة (٧)

تنطبق احكام المادة (٧) على اي اجراء مباشر أو غير مباشر لنزع الملكية أو التأميم أو اجراءات اخرى مماثلة كالتجميد أو تقييد التصرف في الاصول او فرض ضرائب غير معقولة وفادحة او البيع الإجباري الكلي او الجزئي للإستثمار او اجراء قسري او تدخل من قبل الدولة يلحق خسارة او ضررا بالقيمة الاقتصادية لذلك الاستثمار ، اذا ماكان اثر هذا الاجراء او سلسلة الاجراءات الأخرى ترقى الى نزع الملكية او التأميم، وتشمل الأحكام المذكورة اعلاه ايضا على سبيل المثال أي اجراء ينتج عنه انتقاص أو تجريد من الإدارة أو منع تحويل أو منع استعمال أو تقييد سحب أو منع سداد أو رقابة من اي نوع فيما يتعلق بذلك الإستثمار .

ب - يلقى المواطنون المصرح لهم بالعمل في اقليم احدى الدولتين المتعاقدتين الدعم المناسب لمزاولة انشطتهم المهنية .

جـ - تقوم كل دولة متعاقدة وفقا لقوانينها المحلية ونظمها وممارساتها الإدارية بتسهيل اصدار سمات الدخول وتصاريح الاقامة المؤقتة والعمل والسفر لمواطني الدولة المتعاقدة الأخرى الذين يقومون بالإستثمار في اقليمها .

٣) بالنسبة للمادة (٣)

أ - إن اشتراط منح إستثمارات المستثمرين التابعين للدولة المتعاقدة الاخرى والانشطة المرتبطة بتلك الإستثمارات معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها دولة متعاقدة في حالات مشابهة لاستثمارات المستثمرين التابعين لها والأنشطة المرتبطة بتلك الإستثمارات تكون بدون الإخلال بتطبيق القوانين والنظم والممارسات والاجراءات الادارية لكل من الدولتين المتعاقدتين التي يسمح بموجبها لمستثمرين تابعين للدولة المتعاقدة الاخرى بالاستثمار في اقليم الدولة المتعاقدة .

ب - يتعين منح كافة الانشطة التي تتعلق بشراء او بيع أو نقل المواد الخام والمواد الثانوية والطاقة والوقود ووسائل الانتاج والتشغيل بكافة انواعها معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنح للأنشطة المتصلة بالإستثمار التي يمارسها المستثمرون التابعون للدولة المضيفة او لدولة ثالثة ايهما تكون اكثر رعاية . ولن تكون هناك اية عوائق في وجه الممارسة المعتادة لهذه الانشطة اذا ما تمت ممارستها وفقا لقوانين ونظم الدولة المضيفة وممارساتها الإدارية مع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية .

جـ- يجب اعتبار ما يلي - على وجه الخصوص - "معاملة تقل رعاية " ضمن معنى المادة (٣) : تقييد شراء المواد الخام أو المواد اللازمة أو الطاقة أو الوقود او وسائل الانتاج او التشغيل من اي نوع أو اعاقة تسويق المنتجات داخل او خارج الدولة المضيفة وكذلك اي اجراءات اخرى ذات اثر مماثل . لا تعتبر الاجراءات التي يتوجب اتخاذها لغرض حفظ الامن العام والنظام العام والصحة العامة او الاداب العامة " معاملة تقل رعاية " ضمن معنى المادة (٣) .

بروتوكـــــول

عند التوقيع على الاتفاقية بين جمهورية بولندا ودولة الكـــويت بشأن تشجيع وحماية الإستثمارات، وافـــــق الموقعون ادناه المفوضون حسب الأصول بالإضافة لذلك على الأحكام التالية التي يجب اعتبارها جزءا لا يتجزأ من الإتفاقية المذكورة.

١) بالنسبة للمادة (١)

أ - ان مفهوم "الهيمنة" على اصول اي كيان يؤسس كشخص اعتباري خارج ولاية دولة متعاقدة ومفهوم "المصلحة المهيمنة" في ذلك الكيان المشار اليهما في الفقرات (١) و (٥) و (٦) تتعلقان بممارسة هيمنة مستثمر تابع لدولة متعاقدة للتأثير على انشطة ذلك الشخص الإعتباري ناتجة عن حصة ذلك المستثمرمن الأسهم أو من صلاحيات تمنحها له وثائق تاسيس ذلك الشخص الإعتباري. لا تشكل الترتيبات التعاقدية وحدها مثل القروض التي تنشأ بين المستثمر التابع للدولة المتعاقدة وشخص اعتباري تابع لدولة ثالثة "هيمنة" او "مصلحة مهيمنة" في حالة غياب وسائل الهيمنة الأخرى بموجب قانون الشركات. في حالة قيام الاستثمار بصورة غير مباشرة عن طريق شخص اعتباري تابع لدولة ثالثة، فإن قيمة التعويض او قيمة تعويض الأضرار المستحقة والمدفوعة لمستثمر تابع لدولة متعاقدة يجب أن تكون بنسبة تعكس الحصة الحقيقية لذلك المستثمر في ملكية رأس مال مثل ذلك الشخص الإعتباري التابع لدولة ثالثة.

ب - تتمتع عائدات الاستثمار والعائدات الناتجة عن اعادة إستثمارها بذات الحماية والتسهيلات التي تكون للاستثمار الاصلي.

٢) بالنسبة للمادة (٢)

أ - تتمتع بالحماية الكاملة الواردة في هذه الاتفاقية الاستثمارات التي يقيمها مستثمرون تابعون لاي من الدولتين المتعاقدتين في الدولة المتعاقدة الأخرى وفقا لتشريعاتها ضمن المنطقة التي يطبق فيها قانون تلك الدولة.

مـــادة (١٦)

المـــدة والانهـــاء

١) تظل هذه الاتفاقية نافذة لمدة ثلاثين سنة ، وتستمر بعد ذلك نافذة لمدة او لمدد اخرى مماثلة مالم تخطر اي من الدولتين المتعاقدتين الدولة المتعاقدة الأخرى قبل سنة واحدة من انتهاء المدة الاولى او اي مدة لاحقة بنيتها في انهائها ، ويصبح اخطار الانهاء نافذا بعد سنة واحدة من تاريخ استلامه من قبل الدولة المتعاقدة الاخرى .

٢) فيما يختص بالاستثمارات التي اقيمت قبل تاريخ نفاذ اخطار انهاء هذه الاتفاقية ، فإن أحكام هذه الاتفاقية تظل نافذة بالنسبة لتلك الإستثمارات لمدة عشرين سنة من تاريخ انهاء الاتفاقية .

واشهادا على ذلك قام الموقعون ادناه المفوضون حسب الاصول من قبل حكوماتهم بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت من نسختين أصليتين في الكويت في هذا اليوم الإثنين الخامس من شهر مارس ١٩٩٠ م الموافق الثامن من شهر شعبان ١٤١٠ هـ باللغات البولندية والعربية والإنجليزية وتكون جميع النصوص متساوية الحجية . وفي حالة الإختلاف ، يسود النص الإنجليزي .

عن دولة الكويت

عن جمهورية بولندا

مـــــادة (١٣)

حفـــــظ الحقـــــوق

١) اذا تضمن القانون المحلـي لاي من الدولتين المتعاقدتين او الإلتزامات القائمة في الوقت الحاضر أو الناشئة بين الدولتين المتعاقدتين بموجب القانون الدولي بالإضافة الى هذه الإتفاقية حكما سواء كان عاما أو خاصا يمنح استثمارات المستثمرين التابعين للدولة المتعاقدة الاخرى معاملة اكثر رعاية من تلك التي توفرها هذه الاتفاقية، فان ذلك الحكم يسود علي هذه الاتفاقية بالقدر الذي يوفر المعاملة الاكثر رعاية.

٢) تراعي كل من الدولتين المتعاقدتين اي إلتزام اخر تكون قد ارتبطت به فيما يتعلق بالاستثمارات في اقليمها والعائدة لمستثمرين تابعين للدولة المتعاقدة الاخرى.

مـــــادة (١٤)

تطبيـــق الاتفاقيـــة

تنطبق هذه الاتفاقية أيضا علي الإستثمارات التي قام بها مستثمرون تابعون لاية دولة متعاقدة في اقليم الدولة المتعاقدة الاخرى والتي تم قبولها طبقا لتشريعات اي من الدولتين المتعاقدتين بعد اليوم الأول من شهر يوليو ١٩٨٦ م.

مـــــادة (١٥)

نفاذ الإتفاقية

تدخل هذه الإتفاقية حيز النفاذ من تاريخ الإشعار الأخير الذي تخطر فيه اي من الدولتين المتعاقدتين الدولة المتعاقدة الاخرى باستيفاء اجراءاتها الداخلية اللازمة لنفاذ هذه الاتفاقية.

٢) اذا لم يتم تسوية النزاع على ذلك النحو خلال ستة أشهر ، فيتم احالته بناءا على طلب اي من الدولتين المتعاقدتين الى محكمة تحكيم تعقد لهذا الغرض وفقا لاحكام هذه المادة .

٣) تشكل محكمة التحكيم بالطريقة التالية : خلال شهرين من استلام طلب التحكيم تعين كل من الدولتين المتعاقدتين عضوا واحدا في المحكمة ، ويختار العضوان مواطنا من دولة ثالثة يكون لها علاقات دبلوماسية مع الدولتين المتعاقدتين يقوم بمهمة الرئيس (المشار اليه فيما بعد بالرئيس) ويكون تعيين الرئيس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تعيين العضوين الآخرين .

٤) اذا لم يقم اي من الطرفين خلال المدد المحددة في الفقرة (٣) بتعيين محكمه ، او لم يتفق المحكمان على الرئيس ، يقدم طلب الي رئيس محكمة العدل الدولية لاجراء التعيين . فإذا كان الرئيس احد مواطني اي من الدولتين المتعاقدتين ،او وجد سبب يحول دون ادائه للمهمة المذكورة ، يطلب من نائب الرئيس اجراء التعيين . فإذا كان نائب الرئيس ايضا احد مواطني اي من الدولتين المتعاقدتين او وجد سبب يحول دون ادائه للمهمة المذكورة ، يطلب من عضو محكمة العدل الدولية الذي يليه في الاقدمية والذي لا يكون احد مواطني اي من الدولتين المتعاقدتين اجراء التعيين .

٥) تصدر محكمة التحكيم قرارها بأغلبية الاصوات ، ويكون مثل هذا القرار ملزما وتتحمل كل من الدولتين المتعاقدتين اتعاب محكمها ومحاميها في اجراءات التحكيم . اما اتعاب الرئيس والنفقات الأخرى فتتحملها كلتا الدولتين المتعاقدتين مناصفة بينهما بالتساوي مالم تقرر محكمة التحكيم خلاف ذلك . تحدد محكمة التحكيم الإجراءات الخاصة بها .

مـــــادة (١٢)

العلاقات بين الحكومات

تطبق احكام هذه الاتفاقية بصرف النظر عن وجود علاقات دبلوماسية او قنصلية بين الدولتين المتعاقدتين .

و - يتحمل كل طرف في النزاع اتعاب محكمه ومحاميه في اجراءات التحكيم ويتحمل كلا طرفي النزاع اتعاب الرئيس والنفقات الأخرى لمحكمة التحكيم مناصفة بينهما بالتساوي مالم تقرر المحكمة خلاف ذلك .

٤) اذا اصبحت كلتا الدولتين المتعاقدتين أطرافا في اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى الموقعة في واشنطن بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥ ، يعرض النزاع بموجب هذه المادة للتسوية عن طريق التوفيق او التحكيم امام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي اسس بموجب الاتفاقية المذكورة .

٥) لا تدفع الدولة بحصانتها في اي اجراءات سواء كانت قضائية أو اجراءات تحكيم او خلافه لتسوية اي نزاع استثماري بين دولة متعاقدة ومستثمر من الدولة المتعاقدة الأخرى . كما ان أية مطالبة أو حق مقاصة لن يؤسس على كون المستثمر المعني قد تسلم او سيتسلم تعويضا وفقا لعقد تأمين بالنسبة لاي من او كل الاضرار المدعي بها من قبل اي طرف ثالث عام او خاص بما في ذلك الدولة المتعاقدة الاخرى واقسامها الفرعية ووكالاتها وأجهزتها . وبالرغم مما ورد اعلاه ، فان المستثمر التابع للدولة المتعاقدة الاخرى لن يكون مستحقا لاي تعويض يتجاوز قيمة الاصول التي تتأثر بذلك اخذا في الاعتبار كل مصادر التعويض المتاحة في اقليم الدولة الملزمة بدفع التعويض .

٦) لا تتابع اي من الدولتين المتعاقدتين من خلال القنوات الدبلوماسية أي موضوع تمت احالته الى التحكيم الا بعد ان تنتهي الاجراءات القضائية وتخفق الدولة المتعاقدة في الالتزام او التقيد بالحكم الذي اصدرته محكمة التحكيم .

مـــــادة (١١)

تسوية المنازعات بين الدولتين المتعاقدتين

١) أي نزاع بين الدولتين المتعاقدتين بشأن تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية ، تتم تسويته بقدر الامكان بالمشاورات الودية بين الدولتين من خلال القنوات الدبلوماسية .

ب - يعرض اي نزاع يتعلق بنزع الملكية والتأميم والتعويض بمقتضى المادة (٧) والتحويلات بمقتضى المادة (٨) ، بناء على طلب المستثمر ، للتسوية على محكمة تحكيم دولية تعقد لهذا الغرض .

جـ- في حالة أي نزاع غير وارد في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (٢)، يعرض ذلك النزاع على محكمة تحكيم دولية تعقد لهذا الغرض بعد استنفاذ كافة سبل التسوية المحلية .

٣) تنشأ محكمة التحكيم الدولية لكل حالة على حده بالكيفية التالية :

أ - تتشكل محكمة التحكيم من ثلاثة محكمين يختار كل طرف محكما واحدا ويعين هذان المحكمان بالاتفاق المتبادل رئيسا للمحكمة على ان يكون مواطنا من دولة ثالثة لها علاقات دبلوماسية مع كلتا الدولتين المتعاقدتين . يعين المحكمون خلال شهرين من تاريخ اخطار احد اطراف النزاع الطرف الاخر بنيته في احالة النزاع الي التحكيم .

فإذا لم تتم التعيينات خلال المدة المذكورة أعلاه ،يجوز لأي من الطرفين دعوة رئيس معهد التحكيم التابع لغرفة تجارة استكهولم لاجراء التعيين المطلوب خلال شهرين .

ب - يجوز لمحكمة التحكيم التي تعقد جلساتها وتصدر حكمها في الأحوال العادية في السويد أن تتلقى البينة وتعقد الإجتماعات في أي مكان آخر حسبما تراه مناسبا وتتم الإجراءات باللغة الإنجليزية على انه يجوز للمحكمة حيثما تراه ضروريا ويؤدي إلى التوصل إلى قرار عادل أن تتلقى البينة وتستلم أي مستند بلغة أخرى شريطة أن توفر المحكمة في تلك الحالة ترجمة معتمدة باللغة الإنجليزية .

جـ- تتوصل محكمة التحكيم إلي قرارها بأغلبية الاصوات ويكون حكمها نهائيا وملزما لكلا طرفي النزاع ويتعين عليهما تنفيذه .

د - يؤسس قرار التحكيم وفقا للقوانين المحلية بما في ذلك قواعد تنازع القوانين المعمول بها في الدولة المتعاقدة التي تقبل الاستثمارات ووفقا لاحكام هذه الاتفاقية ومبادىء القانون الدولي المعترف بها بصفة عامة والمطبقة بواسطة كلتا الدولتين المتعاقدتين .

أ - حق الدولة المتعاقدة الاخرى أو وكالتها المعنية الذي ينشأ عن التنازل او التعويض او الحلول الاخر سواء كان ذلك بموجب القانون او بناء على اتفاق قانوني .

ب - حق الدولة المتعاقدة الاخرى أو وكالتها المعنية استنادا على مبدأ الحلول في وضع مثل هذا الحق موضع التنفيذ بنفس القدر الذي كان للدائن السابق .

٢) ومع ذلك ، يتعين على الدولة المتعاقدة الاخرى الاعتراف بحق الدولة المضيفة في خصم اية ضرائب او التزامات عامة مستحقة على المستثمر .

٣) اذا اكتسبت تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أية مبالغ بالكيفية الواردة اعلاه ، فان تلك المبالغ تمنح رعاية لا تقل عن تلك التي تمنح لمبالغ يملكها مستثمرون تابعون للدولة المضيفة أو لاية دولة ثالثة تكون ناتجة عن أنشطة استثمارية مماثلة لتلك التي يباشرها الطرف الذي تم تعويضه ، ايهما تكون اكثر رعاية .

مـــــادة (١٠)

تسوية منازعات الاستثمار

١) اي نزاع يتعلق باستثمار ينشأ بين دولة متعاقدة ومستثمر تابع للدولة المتعاقدة الأخرى تتم تسويته بصورة ودية فيما بين اطراف النزاع كلما كان ذلك ممكنا .

٢) اذا تعذر تسوية النزاع بموجب أحكام الفقرة (١) خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التسوية ، فإنه يجوز لأطراف النزاع اتخاذ مايلي :

أ - تسوية النزاع وفقا لإجراءات معمول بها لتسوية النزاع التي سبق ان اتفق عليها اطراف النزاع .

٢) دون الإخلال بعمومية المادة (٣)، تتعهد الدولتان المتعاقدتان بمنح التحويلات المشار اليها في الفقرة (١) معاملة تتساوى في الرعاية مع المعاملة التي تمنحها للتحويلات التي تنشأ عن استثمارات يقوم بها مستثمرون تابعون لأية دولة ثالثة .

٣) للأغراض هذه الاتفاقية، تحدد اسعار الصرف وفقا لاسعار الصرف الرسمية التي يعلنها صندوق النقد الدولي . وفي حالة عدم وجود ذلك الاعلان تحدد وفقا لاي اسعار صرف يتم الاتفاق عليها بين الدولتين المتعاقدتين . شريطة أنه في حالة وجود نظامين لسعر الصرف فيتعين تطبيق السعر الأفضل .

٤) ومع ذلك ، تخضع مثل هذه التحويلات المشار اليها آنفا لتلك الإجراءات التنظيمية المعقولة المعمول بها من وقت لآخر في الدولة المضيفة كما تخضع أيضا بنفس القدر لحق حكومة الدولة المضيفة في فرض قيود معقولة لفترات مؤقتة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لمواجهة أوضاع اختلال توازن اقتصادي جوهري شريطة السماح بتحويل ٥٠% على الأقل من هذه التحويلات خلال تلك الفترات .

مـــــادة (٩)

الحلول محل الدائن

١) اذا قدمت دولة متعاقدة أو وكالتها المعنية مدفوعات الى اي من المستثمرين التابعين لها بموجب تعويض او كفالة منحتها بخصوص استثمار او أي جزء منه في اقليم الدولة المضيفة ، او اذا حلت خلافا لذلك محل الدائن في أي من حقوق لدولئك المستثمرين فيما يختص باستثماراتهم فيتعين على الدولة المضيفة أن تعترف بما يلي :

جـ- في حالة قيام دولة متعاقدة بتأميم او نزع ملكية استثمار شخص اعتباري تم انشاؤه او الترخيص به بموجب القانون النافذ في اقليمها والذي تملك فيه الدولة المتعاقدة الاخرى او اي من مستثمريها حصصا او اسهما او سندات او حقوقا او مصالحا اخرى ، فإنها تضمن دفع تعويض فوري وكاف وعادل ، وتسمح بتحويله دون تأخير لا مبرر له ويحدد مثل هذا التعويض ويدفع وفقا لاحكام الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (١) .

٢) تطبق أحكام هذه المادة ايضا على العائدات الجارية من استثمار وكذلك في حالة التصفية ، على عائدات التصفية .

مادة (٨)

التحويلات

١) تضمن كل من الدولتين المتعاقدتين بدون تأخير لا مبرر له حرية تحويل الاتي خارج اقليمها بأي عملة حرة قابلة للتحويل :

أ - العائدات المستحقة من اي استثمار قام به مستثمر تابع للدولة المتعاقدة الاخرى .

ب - العائدات المستحقة من البيع او التصفية الكلية او الجزئية لاي استثمار قام به مستثمر تابع للدولة المتعاقدة الاخرى .

جـ- الاموال المدفوعة سدادا للقروض .

د - دخول مواطني الدولة المتعاقدة الاخرى التي يتحصلون عليها من عملهم وخدماتهم فيما يتصل باستثمار في اقليمها .

هـ- المبالغ المصروفة لادارة الاستثمار في اقليم الدولة المتعاقدة او في اقليم دولة ثالثة .

و - المبالغ الاضافية اللازمة لصيانة الاستثمار .

مـــادة (٧)

التأميم او نزع الملكية

١)أ- لا تخضع الاستثمارات التابعة لاي من الدولتين المتعاقدتين او لاي مستثمرين تابعين لها بصورة مباشرة او غير مباشرة لأي اجراءات تعسفية او تمييزية أو ينتقص منها من جراء ذلك ، أو لإجراءات التأميم او نزع الملكية ، او لاجراءات ذات اثر يعادل التأميم او نزع الملكية من قبل الدولة المتعاقدة الاخرى الا لغرض عام وفي سبيل المصلحة الوطنية لتلك الدولة وفي مقابل تعويض فوري وكاف وعادل شريطة ان تكون تلك الاجراءات قد اتخذت على اساس غير تمييزي ووفقا للقوانين المحلية المعمول بها بصفة عامة والتي لا تتعارض مع اي تعهد التزمت به تلك الدولة .

ب- يحسب هذا التعويض ويحدد وفقا لمبادىء التثمين المعترف بها كالقيمة السوقية العادلة للإستثمار وذلك في اللحظة التي تسبق مباشرة الوقت الذي يتم فيه اعلان قرار التأميم أو نزع الملكية او يصبح معروفا بصورة علنية ايهما يكون اكثر رعاية . فاذا تعذر معرفة القيمة السوقية بسهولة، يحدد التعويض بناء على مبادىء منصفة أخذا في الاعتبار ، من بين امور اخرى ،رأس المال المستثمر والاستهلاك وراس المال الذي اعيد توطينه فعلا وقيمة الاحلال والزيادة في قيمة الإستثمار والعائدات الجارية والشهرة التجارية والعوامل الاخرى ذات العلاقة . وفي حالة تأخر دفع ذلك التعويض ، فإنه يتم دفعه وفقا لمبلغ يجعل المستثمر في وضع لا يقل رعاية عن الوضع الذي كان ممكنا أن يكون عليه لو دفع له التعويض مباشرة في تاريخ نزع الملكية أو التأميم . ولتحقيق هذا الغرض يشمل التعويض فائدة بسعر الفائدة السائد فيما بين مصارف لندن (ليبور) من تاريخ التأميم أو نزع الملكية حتى تاريخ الدفع . في حالة عدم التوصل الي اتفاق بين مستثمر والدولة المضيفة حول تحديد التعويض ، فيحسم النزاع وفقا لإجراءات التحكيم وفقا للمادة (١٠) . ويدفع مبلغ التعويض الذي يتحدد نهائيا بصفة فورية للمستثمر بعملة حرة قابلة للتحويل ويسمح بتحويله بحرية دون تأخير لا مبرر له .

الخسائر أو التعويض أو تسوية اخرى لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها الدولة المتعاقدة الاخيرة للمستثمرين التابعين لها أو للمستثمرين التابعين لأية دولة ثالثة ايهما تكون اكثر رعاية .

٢) مع عدم الاخلال بالفقرة (١) ، فإن المستثمرين التابعين لاحدى الدولتين المتعاقدتين الذين يلحق بهم الضرر او الخسارة نتيجة لاي من الاحداث المشار اليها في تلك الفقرة في اقليم الدولة المتعاقدة الأخرى والناتجة عن :

أ - مصادرة ممتلكاتهم بصفة مؤقتة من قبل قواتها او سلطاتها ، أو

ب - تدمير ممتلكاتهم من قبل قواتها او سلطاتها دون ان يكون ذلك بسبب العمليات القتالية او دون ان تتطلبه ضرورة الموقف ،

يمنحون تعويضا عادلا وكافيا عن الضرر او الخسارة التي تلحق بهم اثناء مدة المصادرة او كنتيجة لتدمير ممتلكاتهم ويجب أن يسمح بتحويل المبالغ الناتجة عن ذلك بعملة حرة وبدون تأخير لا مبرر له .

مـــــادة (٦)

الحراسة والمصـــــادرة

لا تخضع الاستثمارات التابعة لاي من الدولتين المتعاقدتين او لاي من المستثمرين التابعين لها للحراسة أو المصادرة او لاي اجراءات مماثلة أخرى الا وفقا للإجراءات القانونية .

مـــــادة (٤)

الاستثنـــــــــاءات

لا تفسر احكام هذه الاتفاقية المتعلقة بمنح معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها دولة متعاقدة للمستثمرين التابعين لها او للمستثمرين التابعين لدولة ثالثة على أنها تلزم تلك الدولة المتعاقدة ان تقدم للمستثمرين التابعين للدولة المتعاقدة الاخرى مزايا اية معاملة او اي تفضيل او اي امتياز ينتج عن :

أ- أي اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي أو منظمة للمساعدة الاقتصادية المتبادلة او منطقة تجارية حرة او منطقة شعرفة خارجية مشتركة او اتحاد نقدي او اتفاقية دولية مماثلة او اشكال اخرى من تنظيمات التعاون الاقليمي او شبه الاقليمي القائمة أو التي تنشأ مستقبلا و تكون اي من الدولتين المتعاقدتين طرفا فيها او قد تصبح طرفا فيها ، أو

ب- اعتماد اتفاقية يكون هدفها تكوين او زيادة نشاط أي من ذلك الاتحاد أو تلك المنظمة أو المنطقة المشار اليها في (أ) أعلاه خلال مدة معقولة ، أو

جـ- اي اتفاقية دولية او اقليمية او شبه اقليمية او أي ترتيب اخر يتعلق كليا او بصفة اساسية بالضريبة أو اي تشريع داخلي يتعلق كليا او بصفة اساسية بالضريبة .

مـــــادة (٥)

التعويض عن الضرر أو الخسارة

١) يمنح المستثمرون التابعون لاحدى الدولتين المتعاقدتين الذين تتعرض استثماراتهم في اقليم الدولة المتعاقدة الأخرى لخسائر بسبب الحرب أو أي نزاع مسلح آخر أو حالة طوارىء وطنية او ثورة أو اضطرابات أو أعمال شغب او احداث اخرى مماثلة معاملة فيما يختص بإعادة الأوضاع الى ماكانت عليه ، أو رد

(١١) تراعي الدولتان المتعاقدتان وفقا لهذه المعاهدة شروط المساواة في المنافسة عندما تصبح الاستثمارات التي تمتلكها أو تهيمن عليها دولة متعاقدة أو وكالاتها أو أجهزتها في وضع تنافسي في اقليم تلك الدولة مع الإستثمارات الخاصة التي يمتلكها أو يهيمن عليها مستثمرون تابعون للدولة المتعاقدة الاخرى .

(١٢) يتعين على كل دولة متعاقدة ان تعلن عن كافة قوانينها ونظمها وممارستها واجراءاتها الادارية التي تتعلق باستثمارات اقيمت في اقليمها من قبل مستثمرين تابعين للدولة المتعاقدة الأخرى أو تؤثر عليها .

معاهدة (٣)

مستوى المعاملة

(١) تمنح كل من الدولتين المتعاقدتين استثمارات المستثمرين التابعين للدولة المتعاقدة الاخرى والأنشطة المرتبطة بها المقامة في اقليمها معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها في حالات مماثلة لاستثمارات المستثمرين التابعين لها والأنشطة المرتبطة بها او تلك التي تمنحها للمستثمرين التابعين لاية دولة ثالثة ايهما تكون اكثر رعاية .

(٢) تمنح كل من الدولتين المتعاقدتين المستثمرين التابعين للدولة المتعاقدة الاخرى فيما يختص بإدارة استثماراتهم أو صيانتها أو استخدامها أو الانتفاع بها أو امتلاكها أو التصرف فيها أو بأي نشاط يتصل بتلك الإستثمارات معاملة عادلة ومنصفة ، على الا تكون هذه المعاملة اقل رعاية عن تلك التي تمنحها للمستثمرين التابعين لها او للمستثمرين التابعين لاية دولة ثالثة ايهما تكون اكثر رعاية .

٦) تتشاور الدولتان المتعاقدتان فيما بينهما بصفة دورية بخصوص فرص الاستثمار في اقليم كل منهما في القطاعات المتنوعة من الاقتصاد وذلك لتقرير اين يمكن ان تكون الاستثمارات الآتية من احدى الدولتين المتعاقدتين في الدولة المتعاقدة الاخرى اكثر فائدة لصالح كلتا الدولتين المتعاقدتين .

٧) لتحقيق اهداف هذه الاتفاقية تقوم الدولتان المتعاقدتان بتشجيع وتسهيل تكوين وانشاء الكيانات القانونية المشتركة المناسبة بين المستثمرين التابعين للدولتين المتعاقدتين لتأسيس وتطوير وتنفيذ المشروعات الإستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية وفقا لقوانين ونظم الدولة المضيفة .

٨) يسمح للمستثمرين التابعين لأي من الدولتين المتعاقدتين بتعيين موظفي الإدارة العليا والفنيين وفقا لاختيارهم بصرف النظر عن الجنسية بالقدر الذي تسمح به قوانين الدولة المضيفة . وتقوم الدولتان المتعاقدتان بتوفير كافة التسهيلات اللازمة بما في ذلك إصدار سمات الدخول وأذونات الاقامة لهؤلاء الموظفين الإداريين والفنيين وعائلاتهم وفقا لقوانين ونظم الدولتين المتعاقدتين .

٩) تسعى كل دولة متعاقدة لتجنب متطلبات الاداء التي تقتضي او تفرض التزامات بتصدير البضائع المنتجة او شراء تلك البضائع او الخدمات محليا او تفرض اي متطلبات مشابهة اخرى كشرط لانشاء او توسع او صيانة الاستثمارات .

١٠) توافق كل من الدولتين المتعاقدتين ، من أجل تهيئة افضل مناخ للإستثمارات في اقليمها من قبل المستثمرين التابعين للدولة المتعاقدة الاخرى ، على القيام بتوفير الوسائل الفعالة لتأكيد المطالبات وتنفيذ الحقوق فيما يختص باتفاقيات الاستثمار وتراخيصه والممتلكات .ويتعين على كل من الدولتين المتعاقدتين أن تمنح المستثمرين التابعين للدولة المتعاقدة الاخرى، بشروط واسس لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها في حالات مماثلة للمستثمرين التابعين لها أو للمستثمرين التابعين لاية دولة ثالثة ايهما تكون اكثر رعاية ، الحق في اللجوء للمحاكم القضائية والمحاكم الادارية والأجهزة الإدارية واية هيئات اخرى تباشر سلطة قضائية وكذلك الحق في اختيار وتوظيف الاشخاص المؤهلين بموجب القوانين والنظم المطبقة لغرض تأكيد المطالبات وتنفيذ الحقوق بالنسبة لاستثماراتهم .

مـــــادة (٢)

تشجيع وحماية الاستثمارات

١) تتعهد كل دولة متعاقدة بتهيئة والاحتفاظ بأفضل مناخ للإستثمارات القائمة أو التي تقام فيما بعد وعائدات المستثمرين التابعين للدولة المتعاقدة الاخرى التي يعاد استثمارها ، ويتعين عليها عند تطبيق قوانينها ونظمها وممارساتها واجراءاتها الادارية ان تسمح بتأسيس وملكية تلك الاستثمارات في اقليمها بالشروط والاسس التي تمنح معاملة لا تقل رعاية عن المعاملة التي تمنحها لاستثمارات المستثمرين التابعين لها أو للمستثمرين التابعين لاي دولة ثالثة ايهما تكون اكثر رعاية .

٢) تتمتع الاستثمارات التي يؤسسها مستثمرون تابعون لأي من الدولتين المتعاقدتين بالحماية والأمان الكاملين في اقليم الدولة المتعاقدة الاخرى . ويتعين على اي من الدولتين المتعاقدتين عدم اتخاذ اي اجراءات غير معقولة او تمييزية تنتقص من حقوق المستثمرين التابعين للدولة المتعاقدة الاخرى فيما يختص بادارة وصيانة واستخدام والانتفاع بالاستثمارات او التصرف فيها في اقليمها .

٣) تسعى كل من الدولتين المتعاقدتين لاتخاذ الترتيبات والتشريعات اللازمة لمنح التسهيلات المناسبة والحوافز واشكال التشجيع الاخرى للإستثمارات التي يقوم بها مستثمرون تابعون للدولة المتعاقدة الاخرى .

٤) يحق للمستثمرين التابعين لأي من الدولتين المتعاقدتين التقدم الى السلطات المختصة في الدولة المضيفة لطلب التسهيلات المناسبة والحوافز واشكال التشجيع الاخرى وعلى الدولة المضيفة أن تمنحهم كافة المساعدات والموافقات والإجازات والتراخيص والتفويضات بالقدر المسموح به وفقا للأسس والشروط التي تحددها من وقت لآخر قوانين ونظم الدولة المضيفة .

٥) فيما يختص بسياساتها الضريبية ، تسعى كل دولة متعاقدة الى منح معاملة عادلة ومنصفة للإستثمارات العائدة لمستثمرين تابعين للدولة المتعاقدة الأخرى .

٩) تشمل عبارة "الأنشطة المرتبطة" دون حصر :

أ - إنشاء الفروع أو الوكالات أو المكاتب أو أو المصانع أو التسهيلات الأخرى والهيمنة عليها وصيانتها لغرض مباشرة العمل .

ب - تنظيم الشركات بموجب القوانين والنظم المنطبقة وامتلاكها أو امتلاك المصالح فيها او في اموالها ، وادارتها والهيمنة عليها وصيانتها واستخدامها والإنتفاع بها وتوسعها وبيعها وتصفيتها وحلها أو اجراء اي تصرف اخر في تلك الشركات .

جـ- ابرام واداء وتنفيذ العقود المتعلقة بالاستثمار .

د - إكتساب الأموال الخاصة بكافة انواعها المادية وغير المادية سواء كان ذلك عن طريق الشراء او الإجارة أو اي وسائل قانونية أخرى ، وتملكها والتصرف فيها سواء كان ذلك عن طريق البيع او الهبة او اي وسائل قانونية اخرى .

هـ- استئجار العقارات الملائمة لمباشرة العمل .

و - إكتساب وصيانة وحماية حقوق النشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والاسرار والاسماء التجارية والتراخيص والموافقات الأخرى للمنتجات ووسائل التصنيع وحقوق الملكية الصناعية الاخرى .

ز - اقتراض الاموال من المؤسسات المالية المحلية بشروط وأسس السوق وشراء واصدار الاسهم في الاسواق المالية المحلية ، وشراء النقد الاجنبي لتشغيل المشروع وفقا للنظم والممارسات الوطنية .

٢) اي تغيير في الشكل الذي يتم به استثمار او اعادة استثمار الاصول يجب الا يؤثر في طبيعة تلك الاصول كاستثمارات .

٣) يعني مصطلح "مستثمر" اي شخص طبيعي او اعتباري تابع لدولة متعاقدة بما في ذلك حكومة تلك الدولة يستثمر في الاقليم التابع للدولة المتعاقدة الاخرى .

٤) تعني عبارة "شخص طبيعي" فيما يختص بأي من الدولتين المتعاقدتين ذلك الشخص الطبيعي الذي يحمل جنسية تلك الدولة وفقا لقوانينها .

٥) تعني عبارة "شخص اعتباري" فيما يتعلق بأي من الدولتين المتعاقدتين ، اي كيان قانوني ينشأ ويعترف به كشخص اعتباري وفقا لقانون الدولة المتعاقدة ، كالمؤسسات وصناديق التنمية والمشروعات والوكالات والتعاونيات وشركات التضامن والمؤسسات العامة والهيئات العامة والمؤسسات الخيرية والعلمية والشركات والمؤسسات التجارية والمنشآت والمنظمات والإتحادات التجارية او الكيانات المماثلة بصرف النظر عما اذا كانت محدودة المسئولية او خلاف ذلك ، وتشمل العبارة ايضا اي كيان مؤسس خارج ولاية دولة متعاقدة كشخص اعتباري وتكون لتلك الدولة أو لأي من مواطنيها أو أي شخص اعتباري مؤسس ضمن ولايتها مصلحة مهيمنة في ذلك الكيان .

٦) يعني مصطلح "يمتلك" او "يهيمن" الملكية او وسائل الهيمنة التي تتم مباشرتها من خلال فروع او شركات منتسبة ايا كان موقعها .

٧) يعني مصطلح "عائدات" المبالغ التي يحققها استثمار ويشمل على وجه الخصوص لا الحصر الارباح والفائدة والأرباح الرأسمالية وأرباح الاسهم والاتاوات واتعاب الادارة أو المساعدة الفنية او الأتعاب الأخرى والمدفوعات العينية .

٨) يعني مصطلح " اقليم " كل اقليم دولة متعاقدة محدد بموجب القانون الدولي ، بما في ذلك اي منطقة خارج البحر الإقليمي والتي حددت أو يجوز تحديدها وفقا للقانون الدولي كمنطقة يجوز للدولة المتعاقدة أن تمارس فيها حقوق السيادة او الولاية بموجب قوانينها .

المادة (١)

التعريفات

للأغراض هذه الإتفاقية :

١) يعني مصطلح "استثمار" كافة انواع الاصول التي يمتلكها او يهيمن عليها بطريقة مباشرة او غير مباشرة مستثمر تابع لدولة متعاقدة ، ويتم استثمارها في الاقليم التابع للدولة المتعاقدة الاخرى وفقا لقوانين ونظم تلك الدولة . بدون تقييد عمومية ماتقدم يشمل مصطلح "استثمار" :

أ - الأموال المنقولة وغير المنقولة وكذلك اي حقوق أخرى في ملكية أموال عينية كالرهونات واستيازات الدين والرهونات الحيازية وحقوق الإنتفاع وما في حكمها من حقوق .

ب - أسهم وحصص وسندات الشركات أو أي حقوق أو مصالح أخرى في تلك الشركات ،والقروض والسندات التي تصدرها دولة متعاقدة او اي من المستثمرين التابعين لها والعائدات المحتفظ بها لغرض اعادة الاستثمار .

جـ- دين وخدمة ومطالبات بأموال أو بأي اداء له قيمة اقتصادية مرتبطة باستثمار .

د - حقوق الملكية الفكرية والصناعية وتشمل دون حصر حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية والخبرة الفنية والاسرار التجارية والأسماء التجارية والشهرة التجارية .

هـ- أي حق يمنحه قانون او قرار اداري او عقد بما في ذلك التراخيص والتصاريح التي تصدر وفقا لقانون وتكون ذات قيمة اقتصادية ولازمة لمباشرة نشاط اقتصادي كحقوق التنقيب عن الموارد الطبيعية أو استكشافها أو استخراجها أو استغلالها أو جمعها وحقوق تصنيع المنتجات واستخدامها وبيعها .

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية

بين

جمهورية بولندا

و

دولة الكويت

لتشجيع وحماية الاستثمارات

ان جمهورية بولندا ودولة الكويت المشار اليهما فيما بعد بالدولتين المتعاقدتين والمشار الى كل منهما بالدولة المتعاقدة ،

رغبة منهما في خلق الظروف المشجعة لمزيد من التعاون الاقتصادي فيما بينهما وعلى وجه الخصوص للاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون تابعون لاحدى الدولتين المتعاقدتين في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى .

وادراكا منهما بأن تشجيع مثل هذه الاستثمارات وتوفير الحماية المتبادلة لها وفقا للاتفاقيات الدولية سيكون حافزا لتنشيط المبادرة التجارية وسوف يزيد من الرخاء في كلتا الدولتين المتعاقدتين .

فقد اتفقتا على ما يلي :

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT

BETWEEN THE REPUBLIC OF POLAND

AND

THE STATE OF KUWAIT

FOR THE PROMOTION AND PROTECTION

OF INVESTMENTS

The Republic of Poland and the State of Kuwajt, hereinafter collectively referred to as the Contracting States, and each referred to as a Contracting State;

Desiring to create favourable conditions for greater economic co-operation between them and in particular for investments by investors of one Contracting State in the territory of the other Contracting State;

Recognizing that the encouragement and reciprocal protection under international agreements of such investments will be conducive to the stimulation of business initiative and will increase prosperity in both Contracting States;

Have agreed as follows:

ARTICLE 1

Definitions

For the purposes of this Agreement

(1) The term "investment" shall mean every kind of asset owned or controlled directly or indirectly by an investor of a Contracting State and invested in the territory of the other Contracting State in accordance with the laws and regulations of that State. Without restricting the generality of the foregoing the term "investment" shall include:

(a) movable and immovable property as well as any other property rights in rem such as mortgages, liens, pledges, usufruct and similar rights;

(b) shares, stocks and debentures of companies or other rights or interests in such companies, loans and securities issued by a Contracting State or any of its investors and returns retained for the purpose of re-investment;

(c) debt, service and claims to money or to any performance having economic value associated with an investment;

(d) intellectual and industrial property rights, including, but not limited to, rights with respect to copyrights, trademarks, patents, industrial designs, know-how, trade secrets, trade names and goodwill;

(e) any right conferred by law, administrative decisions or contract, including licences and permits issued pursuant to law, which have an economic value and are necessary for conducting economic activity such as rights to prospect, explore, extract, win or utilize natural resources, and rights to manufacture, use and sell products.

(2) Any alteration of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their character as investment.

(3) The term "investor" shall mean any natural or juridical person including the Government of a Contracting State who invests in the territory of the other Contracting State.

(4) The term "natural person" shall mean with respect to either Contracting State a natural person holding the nationality of that State in accordance with its laws.

(5) The term "juridical person" shall mean with respect to either Contracting State, any entity established in accordance with, and recognized as a juridical person by the law of the Contracting State, such as institutions, development funds, enterprises, agencies, cooperatives, partnerships, corporations, authorities, foundations, companies, firms, establishments, organizations and business associations or similar entities irrespective of whether their liabilities are limited or otherwise; and any entity established outside the jurisdiction of a Contracting State as a juridical person and in which such State

or any of its nationals, or any juridical person established within its jurisdiction has a predominating interest.

(6) The term "own" or "control" shall mean ownership or other means of control exercised through subsidiaries or affiliates wherever located.

(7) The term "returns" shall mean amounts yielded by an investment and in particular, though not exclusively, includes profits, interest, capital gains, dividends, royalties, management, technical assistance or other fee; and payment in kind.

(8) The term "territory" means all the territory of a Contracting State recognized by international law including any area beyond the territorial sea which in accordance with International Law has been or may be designated under the laws of a Contracting State as an area over which a Contracting State may exercise sovereign rights or jurisdiction.

(9) The term "associated activities" includes, but is not limited to:

(a) the establishment, control and maintenance of branches, agencies, offices, factories or other facilities for the conduct of business;

(b) the organization of companies under applicable laws and regulations; the acquisition of companies or interests in companies or in their property; and the management, control, maintenance, use, enjoyment and expansion, and the sale, liquidation, dissolution or other disposition, of companies organized or acquired;

(c) the making, performance and enforcement of contracts related to investment;

(d) the acquisition (whether by purchase, lease or any other legal means), ownership and disposition (whether by sale, testament or any other legal means) of personal property of all kinds, both tangible and intangible;

(e) the leasing of real property appropriate for the conduct of business;

(f) the acqusition, maintenance and protection of copyrights, patents, trademarks, trade secrets, trade names, licences, and other approvals of products and manufacturing processes, and other industrial property rights; and

(g) the borrowing of funds at marked terms and conditions from local financial institutions, as well as the purchase and issuance of equity shares in the local financial markets, and, in accordance with national regulations and practices, the purchase of foreign exchange for the operation of the enterprise.

ARTICLE 2

Promotion and Protection of Investments

(1) Each Contracting State undertakes to provide and maintain a favourable environment for existing or new investments and reinvested returns of investors of the other Contracting State and shall, in applying its laws, regulations, administrative practices and

procedures, permit such investments to be established and acquired in its territory on terms and conditions that accord treatment not less favourable than the treatment it accords to investments of its own investors or to investors of any third State, whichever is the most favourable.

(2) Investments made by investors of each Contracting State shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting State. Neither Contracting State shall in any way impair by unreasonable or discriminatory measures the rights of investors of the other Contracting State to manage, maintain, use, profit from or dispose of investments in its territory.

(3) Each Contracting State shall endeavour to take the necessary measures and legislations for granting of appropriate facilities, incentives and other forms of encouragement for investments made by investors of the other Contracting State.

(4) Investors of either Contracting State shall be entitled to apply to the competent authorities in the host State for the appropriate facilities, incentives and other forms of encouragement and the host State shall grant them all assistance, consents, approvals, licences and authorizations to such an extent and on such terms and conditions as shall, from time to time, be determined by the laws and regulations of the host State.

(5) With respect to its tax policies, each Contracting State should strive to accord fairness and equity in the treatment of investments of investors of the

other Contracting State.

(6) The Contracting States shall periodically consult between themselves concerning investment opportunities within the territory of each other in various sectors of the economy to determine where investments from one Contracting State into the other may be most beneficial in the interest of both Contracting States.

(7) To attain the objectives of this Agreement, the Contracting States shall encourage and facilitate the formation and establishment of the appropriate joint legal entities between the investors of the Contracting States to establish, develop and execute investment projects in different economic sectors in accordance with the laws and regulations of the host State.

(8) Investors of either Contracting State shall be permitted to engage top managerial and technical personnel of their choice regardless of nationality to the extent permitted by the laws of the host State. The Contracting States shall make available all necessary facilities including the issuance of visas and permits of stay to such managerial and technical personnel and to their families in accordance with the laws and regulations of the Contracting States.

(9) Each Contracting State shall seek to avoid performance requirements as a condition of establishment, expansion or maintenance of investments, which require or enforce commitments to export goods produced or which specify that goods

or services must be purchased locally, or which impose any other similar requirements.

(10) Each Contracting State recognizes that in order to maintain a favourable environment for investments in its territory by investors of the other Contracting State, it shall provide effective means of asserting claims and enforcing rights with respect to investment agreements, investment authorizations and properties. Each Contracting State shall grant to investors of the other Contracting State, on terms and conditions not less favourable than those which it grants in like situations to its own investors or to investors of any third State, whichever is the most favourable treatment, the right of access to its courts of justice, administrative tribunals and agencies, and all other bodies exercising adjudicatory authority, and the right to employ persons of their choice, who otherwise qualify under applicable laws and regulations of the forum for the purpose of asserting claims, and enforcing rights, with respect to their investments.

(11) The Contracting States recognize that, consistent with this Article, conditions of competitive equality should be maintained where investments owned or controlled by a Contracting State or its agencies and instrumentalities are in competition within the territory of such State, with privately owned or controlled investments of investors of the other Contracting State.

(12) Each Contracting State shall make public all laws, regulations, administrative practices and procedures that pertain to or affect investments in its territory of investors of the other Contracting State.

ARTICLE 3

Standard of Treatment

(1) Each Contracting State shall accord investments and associated activities in connection with these investments, made in its territory by investors of the other Contracting State, treatment not less favourable than that which it accords in like situations to investments and associated activities of its own investors or investors of any third State, whichever is the most favourable.

(2) Each Contracting State shall accord investors of the other Contracting State, as regards management, maintenance, use, enjoyment, acquisition or disposal of their investments, or any other activity associated therewith fair and equitable treatment. This treatment shall be not less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is the most favourable.

ARTICLE 4

Exceptions

The provisions of this Agreement relating to the granting of treatment not less favourable than that accorded by one Contracting State to its own investors or the investors of any third State shall not be construed so as to oblige that Contracting State to extend to the investors of the other Contracting State the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:

(a) any existing or future customs union, an economic union, an organization for mutual economic assistance, free trade area, a common external tariff area, a monetary union, a similar international agreement, other forms of regional or sub-regional cooperation arrangement to which either of the Contracting States is or may become a party; or

(b) the adoption of an agreement designed to lead to the formation or extension of such a union, an organization or area within a reasonable length of time; or

(c) any international or regional or sub-regional agreement or other arrangement relating wholly or mainly to taxation or movement of capital or any domestic legislation relating wholly or mainly to taxation.

ARTICLE 5

Compensation for Damage or Loss

(1) When investments made by investors of either Contracting State suffer loss owing to war, other armed conflict, a state of national emergency, revolt, insurrection, riot or other similar events in the territory of the other Contracting State, they shall be accorded by the latter Contracting State treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, not less favourable than that which the latter Contracting State accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is the most favourable.

(2) Without prejudice to paragraph (1), investors of one Contracting State who in any of the events referred to in that paragraph suffer damage or loss in the territory of the other Contracting State resulting from:

(a) requisitioning of their property by its forces or authorities,

(b) destruction of their property by its forces or authorities which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation,

shall be accorded just and adequate compensation for the damage or loss sustained during the period of requisitioning or as a result of the destruction of the property. Resulting payments shall be freely transferable without undue delay.

ARTICLE 6

Sequestration and Confiscation

Investments of either Contracting State or any of its investors shall not be subjected to sequestration, confiscation or any similar measures save with due process of law.

ARTICLE 7

Nationalisation or Expropriation

(1) (a) Investments of either Contracting State or any of its investors shall not be directly or indirectly subjected to or be impaired by arbitrary, unreasonable or discriminatory measure or be nationalised, expropriated or subjected to measures having effect equivalent to nationalisation or expropriation by the other Contracting State except for a public purpose in the national interest of that State, for prompt, adequate and just compensation and on condition that such measures are taken on a non-discriminatory basis and in accordance with domestic laws of general application and are not contrary to any undertaking which that State may have given.

(b) Such compensation shall be computed and determined in accordance with recognized principles of valuation such as the fair market value of the investment immediately prior to or at the time when the decision for nationalisation or expropriation was announced or became publicly known, whichever is the most favourable. Where the market value cannot be readily ascertained, the compensation shall be determined on equitable principles taking into account, inter alia, the capital invested, depreciation, capital already repatriated, replacement value, appreciation, current returns, goodwill and other relevant factors.

In the event that the payment of compensation is delayed, such compensation shall be paid in an amount which would put the investor in a position not less favourable than the position in which he would have been had the compensation been paid immediately on the date of expropriation or nationalisation. To achieve this goal the compensation shall include interest at the current LIBOR rate of interest from the date of nationalisation or expropriation until the date of payment. The determination of the amount of compensation, in the absence of agreement being reached between the investor and the host State, shall be referred to arbitration in accordance with Article 10. The amount of compensation finally determined shall be promptly paid to the investor in freely convertible currencies and allowed to be freely transferred without undue delay.

(c) Where a Contracting State nationalises or expropriates the investment of a juridical person which is established or licenced under the law in force in its territory and in which the other Contracting State or any of its investors owns shares, stocks, debentures or other rights or interest, it shall ensure that prompt, adequate and just compensation is received and allowed to be transferred without undue delay. Such compensation shall be determined and paid in accordance with the provisions of sub-paragraph (b) of paragraph (1).

(2) The provisions of this Article shall also apply to the current returns from an investment as well as, in the event of liquidation, to the proceeds from the liquidation.

ARTICLE 8

Transfers

(1) Each Contracting State shall guarantee wihtout undue delay the transfer out of its territory in any freely convertible currency of:

(a) the returns accruing from any investment by an investor of the other Contracting State;

(b) the proceeds accruing from the sale, total or partial liquidation of any investment made by an investor of the other Contracting State;

(c) funds in repayment of borrowings;

(d) the earnings of nationals of the other Contracting State deriving from their work and service in connection with an investment in its territory;

(e) amounts spent for the management of the investment in the territory of the Contracting State or a third State; and

(f) additional funds necessary for the maintenance of the investment.

(2) Without restricting the generality of Article 3, the Contracting States undertake to accord to

transfers referred to in paragraph (1) a treatment as fovourable as that accorded to transfers originating from investments made by investors of any third State.

(3) For the purpose of this Agreement, exchange rates shall be determined in accordance with the official rates of exchange quoted by the International Monetary Fund or, in the absence of such quotation, any other rates agreed upon by the Contracting States.
Provided always, that in the event of the introduction of a two-tier exchange rate system the favourable rate shall be applied.

(4) Such transfers as above shall, however, be subject to such reasonable regulatory procedures as shall, from time to time, be in force in the host State and shall likewise be subject to the right of the government of the host State to impose reasonable restrictions for temporary periods not exceeding three months to meet situations of fundamental economic disequilibrium provided that at least 50% of such transfers are allowed to be transferred during such periods.

ARTICLE 9

Subrogation

(1) If a Contracting State or its designated Agency makes payment to any of its investors under an indemnity of a guarantee it has granted in respect of an investment or any part thereof in the territory of the host State, or has otherwise become subrogated to any of the rights of such investors

with respect to such investments, the host State shall recognize:

(a) the right of the other Contracting State or its designated Agency arising from the assignment, indemnity or other subrogation, whether under law or pursuant to a legal transaction, and

(b) that the other Contracting State or its designated Agency is entitled by virtue of subrogation to enforce such right to the same extent as its predecessor in title.

(2) The other Contracting State shall, however, recognize the right of the host State to deduct any unpaid taxes or public obligations due from the investor.

(3) If such other Contracting State acquires any amounts in such manner as above, it shall be accorded in respect thereof treatment not less favourable than that accorded to the funds of ivestors of the host State or of any third State deriving from investment activities similar to those in which the party indemnified was engaged, whichever is the most favourable.

ARTICLE 10

Settlement of Investment Disputes

(1) Any dispute concerning an investment between a Contracting State and an investor of the other Contracting State shall, as far as possible, be

settled amicably between the parties to the dispute.

(2) If the dispute can not be settled according to the provisions of paragraph (1) within six months from the date of request for settlement, the parties to the dispute may proceed as follows:

(a) the dispute shall be settled in accordance with applicable dispute - settlement procedures upon which the parties to the dispute have previously agreed.

(b) a dispute concerning expropriation, nationalisation and compensation under Article 7 and transfers under Article 8 shall, upon the request of the investor, be submitted for settlement to an ad hoc International Arbitral Tribunal.

(c) In the event of a dispute not referred to in sub-paragraph (b) of paragraph (2), the dispute shall be submitted, after exhausting all local remedies, to an ad hoc Intrnational Arbitral Tribunal.

(3) The ad hoc International Arbitral Tribunal shall be established for each case in the following way:

(a) The Arbitral Tribunal shall consist of three arbitrators. Each party shall select an arbitrator. These two arbitrators shall appoint by mutual agreement a Chairman who shall be a national of a third State which has diplomatic relations with both Contracting States.
The arbitrators shall be appointed within two months from the date when one of the parties

to the dispute informed the other of its intention to submit the dispute to arbitration.

If the appointments are not made within the period mentioned above, either party may invite the Chairman of the Arbitration Institute of the Stockholm Chamber of Commerce to make the required appointment within two months.

(b) The Arbitral Tribunal which shall normally sit and render its award in Sweden may also hear evidence and hold meetings in such other places as it may deem appropriate. The proceedings shall be conducted in the English language provided that, where it deems necessary or conducive to reaching a just decision, the Tribunal may hear any evidence or admit any document in another language. Provided futher that in such case the Tribunal shall cause to be made available a reliable translation in the English language.

(c) The Arbitral Tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Its award shall be final and binding on both parties to the dispute, and shall be enforced by both parties to the dispute.

(d) The Arbitral Award shall be made in accordance with the domestic laws, including the rules of conflict of the Contracting State which accepts the investments and in accordance with the provisions of this Agreement as well as the principles of international law generally recognized and adopted by both Contracting States.

(e) Each party to the dispute shall bear the cost of its own arbitrator and of its counsel in the arbitration proceedings. The cost of the Chairman and the remaining costs of the Arbitral Tribunal shall be borne in equal parts by both parties to the dispute, unless the Tribunal decides otherwise.

(4) In case both Contracting States have become parties to the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other states, opened for signature at Washington DC on 18 March 1965, disputes under this Article shall be submitted for settlement by conciliation or arbitration to the International Centre for the Settlement of Investment Disputes.

(5) In any proceedings, judicial, arbitral or otherwise, concerning an investment dispute between it and an investor of the other Contracting State, a Contracting State shall not assert, as a defense, its immunity. Any counter-claim, or right of set-off may not be based on the fact that the investor concerned has received or will receive, pursuant to an insurance contract, indemnification or other compensation for all or part of its alleged damages from any third party whatsoever, whether public or private, including such other Contracting State, its subdivisions, agencies and instrumentalities. Notwithstanding the foregoing, an investor of the other Contracting State shall not be entitled to compensation for more than the value of its affected assets, taking into account all sources of compensation within the territory of the State liable for the compensation.

(6) Neither Contracting State shall pursue through diplomatic channels any matter referred to arbitration until the proceedings have terminated and a Contracting State has failed to abide by or to comply with the award rendered by the Arbitral Tribunal.

ARTICLE 11

Settlement of Disputes between Contracting States

(1) Any dispute between the Contracting States concerning the interpretation or application of this Agreement shall be settled, as far as possible, through friendly consultation by both States through diplomatic channels.

(2) If the dispute cannot be so settled within (6) six months it shall, upon the request of either Contracting State, be submitted to an ad hoc Arbitral Tribunal in accordance with the provisions of this Article.

(3) The Arbitral Tribunal shall be constituted in the following way. Within two months of the receipt of the request for arbitration, each Contracting State shall appoint one member of the Tribunal. The two members shall then select a national of a third State which has diplomatic relations with the two Contracting States who shall act as Chairman (hereinafter referred to as the Chairman). The Chairman shall be appointed within three months from the date of appointment of the other two members.

(4) If within the periods specified in paragraph (3), either party to the dispute shall not have appointed its arbitrator or the two arbitrators shall not have agreed on the Chairman, a request may be made to the President of the International Court of Justice to make the appointment. If he happens to be a national of either Contracting State or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the appointment. If the Vice-President also happens to be a national of either Contracting State or is prevented from discharging the said function, the member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting State shall be invited to make the appointment.

(5) The Arbitral Tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be binding. Each Contracting State shall bear the cost of its own arbitrator and its counsel in the arbitral proceedings; the cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by both Contracting States unless the Arbitral Tribunal decides otherwise. The Arbitral Tribunal shall determine its own procedure.

ARTICLE 12

Relations between Governments

The provisions of this Agreement shall apply irrespective of the existence of diplomatic or consular relations between the Contracting States.

ARTICLE 13

Preservation of Rights

(1) If the domestic law of either Contracting State or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting States in addition to this Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting State to a treatment more favourable than is provided for by this Agreement, such regulation shall to the extent that it is more favourable prevail over this Agreement.

(2) Each Contracting State shall observe any other obligation it has assumed with regard to investments in its territory by investors of the other Contracting State.

ARTICLE 14

Application

This Agreement shall also apply to investments made by investors of either Contracting State in the territory of the other Contracting State after July 1, 1986 and accepted in accordance with the respective legislations of either Contracting State.

ARTICLE 15

Entry into Force

This Agreement shall enter into force on the latter date on which either Contracting State notifies the other that its internal requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled.

ARTICLE 16

Duration and Termination

(1) This Agreement shall remain in force for a period of (30) thirty years and shall continue in force thereafter for similar period or periods unless, one year before the expiry of the initial or any subsequent period, either Contracting State notifies the other Cntracting State of its intention to terminate the Agreement. The notice of termination shall become effective one year after it has been received by the other Contracting State.

(2) In respect of investments made prior to the date when the notice of termination of this Agreement becomes effective, the provisions of this Agreement shall continue to be effective for a period of twenty years from the date of termination of this Agreement.

In witness whereof the undersigned duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in duplicate at Kuwait on this 5th day of March 1990 corresponding to Monday 8th day of Shaban 1410H in the Polish, Arabic, and English languages, all texts being equally authentic.

In case of divergency, the English text shall prevail.

For the Republic of Poland

For the State of Kuwait

P R O T O C O L

On signing the Agreement between the Republic of Poland and the State of Kuwait concerning the Promotion and Protection of Investments, the undersigned Plenipotentiaries have, in addition, agreed on the following provisions which shall be regarded as an integral part of the said Agreement.

I. With respect to Article 1

(a) The notions of "control" over an asset and of "predominating interest" in any entity established as a juridical person outside the jurisdiction of a Contracting State referred to in paragraphs 1, 5 and 6, relate to the exertion by an investor of a Contracting State of a controlling influence over the activities of that other juridical person, which influence results from the equity participation of the investor or from powers conferred upon him in the founding documents of such a juridical person.
Contractual arrangements alone, such as for example loans, existing between the investor of a Contracting State and a third - State juridical person, do not constitute "control" or "predominating interest" in the absence of other means of control under company law.
In the event the investment is made indirectly through a third - State juridical person the amount of compensation or damages due and payable to an investor of a Contracting State is prorated as to reflect his share of beneficial ownership in the capital of such a third - State juridical person.

(b) Returns from the investment and, in the event of their re-investment, the returns therefrom shall enjoy the same protection and facilities as the original investment.

2. With respect to Article 2

(a) Investment made in accordance with the legislation of either Contracting State, within the area of application of the law of that Contracting State by investors of the other Contracting State shall enjoy full protection of this Agreement.

(b) Nationals authorized to work in the territory of one of the Contracting States shall be accorded the appropriate support for the exercise of their professional activities.

(c) The Contracting States shall facilitate in the light of their domestic laws, regulations and administrative practices issuance of entry visas and authorizations pertaining to sojourn, work and travel of the nationals of one Contracting State pursuant to an investment in the territory of the other Contracting State.

3. With respect to Article 3

(a) The requirement to accord investments and associated activities of investors of the other Contracting State treatment not less favourable than that which a Contracting State accords in like situations to investments and associated activities of its own investors is without prejudice to the application of laws, regulations, administrative practices and

procedures of each Contracting State under which the investors of the other Contracting State are allowed to invest in the territory of the first Contracting State.

(b) All activities involving the purchase, sale, and transport of raw and secondary materials, energy, fuels, and means of production and operations of all types shall be accorded treatment not less favourable than that accorded to the investment related activities carried out by investors of the host State or any investors of a third State, whichever is the most favourable. There shall be no impediments to the normal exercise of such activities, provided they are carried out in accordance with the laws, regulations and administrative practices of the host State and in observance of the provisions of this Agreement.

(c) The following shall, in particular, be deemed "treatment less favourable" within the meaning of Article 3: restricting the purchase of raw or auxiliary materials, of energy or fuel or of means of production or of operation of any kind, impeding the marketing of products inside or outside the host State, as well as any other measures having similar effects. Measures that have to be taken for reasons of public security and order, public health or morality shall not be deemed "treatment less favourable" within the meaning of Article 3.

(d) The provisions of Article 3 shall not oblige a Contracting State to extend to investors resident in the territory of the other Contracting State tax privileges, tax exemptions and tax reduction which are granted only to its investors who are resident in its territory.

(e) Whenever goods or persons connected with an investment are to be transported, each Contracting State shall neither exclude nor hinder transport enterprises of the other Contracting State or its investors, and shall issue permits as required to carry such transport. This shall include the transport of:

(i) goods intended for the investment within the meaning of this Agreement acquired in the territory of either Contracting State or of any third State by or on behalf of an enterprise in which assets within the meaning of this Agreement are invested;

(ii) persons travelling in connection with an investment.

4. With respect of Article 4

The phrase "movement of capital" mentioned in paragraph c of Article 4 should be understood to refer to specific arrangements within the following organizations: The Gulf Cooperation Council (GCC), The Arab League, and The Organization of Islamic Conference.

5. With respect to Article 7

The provisions of Article 7 shall apply to any direct or indirect measure of expropriation, nationalisation, or other similar measures such as freezing or blocking of assets, levy of unreasonable and excessive taxation, the compulsory sale of all or part of the investment or a compulsory measure or State intervention resulting in loss of or damage to the economic value of such an investment,

if the effect of such measure or a series of such other measures, would be tantamount to expropriation or nationalisation, and including for further examples any impairment or deprivation of management, transfer, use, withdrawal, payment, or control of any sort with respect to such an investment.

6. With respect to Articles 5, 7 and 8

(a) The term "without undue delay" within the meaning of Articles 5, 7 and 8 is deemed to be fulfilled if a repatriation or transfer is made within such period as is normally required according to international financial custom. The said period shall commence on the day on which relevent request has been submitted and shall on no account exceed three months.

(b) In the case of the obligation to pay interest at LIBOR rate for delayed compensation, the interest shall be computed starting from the first day after the expiry of the period of undue delay as defined in sub-paragraph (a) above.

7. With respect to Article 8

(a) The transfers referred to in Article 8 shall mean with respect to the Republic of Poland the transfers which shall be made from the foreign currency account in the Republic of Poland of investor of the State of Kuwait.

(b) When an investor of the State of Kuwait does not have sufficient foreign currencies for the transfer, the Government of the Republic of Poland shall provide foreign convertible currencies in exchange for the

Polish currency for the transfer of:

(i) the proceeds accruing from the sale, total or partial liquidation of any investment made by an investor of the State of Kuwait;

(ii) compensation referred to in Articles 5 and 7;

(iii) returns accruing from an investment made wholly or partially by an investor of the State of Kuwait, where the competent authorities of the Republic of Poland had specifically granted permission to the Kuwait investor to convert Polish currency into convertible currency or when the investment concerned due to an administrative decision or any unforeseen event in the Republic of Poland not caused by the investor or the investment nor constituting a commercial risk, was deprived of the possibility to earn income in foreign convertible currencies which income would otherwise have been earned.

(c) In addition to the cases enumerated in sub-paragraph (b) above, when the Government of the Republic of Poland grants permission for the investor of the State of Kuwait to purchase a minority equity stake in an existing Polish juridical person then such a person shall be allowed to participate on a competitive bidding basis in foreign currency auctions held for Polish business entities, and the foreign currencies acquired at the auctions may be used to meet such person's obligations for running and operation, including payment of salaries to foreign employees who are allowed to work in connection with such an investment made by a Kuwaiti investor in a Polish juridical person.

Done in duplicate at ..... Kuwait ..... on this Monday 5th day of March ..... 1990 corresponding to ..... 8th day of Shaban ..... 1410H in the Polish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic.

In case of divergency, the English text shall prevail.

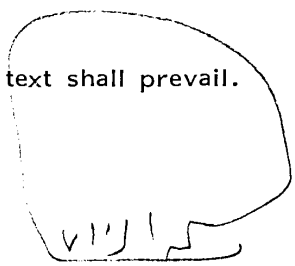

For the Republic of Poland

For the State of Kuwait

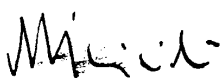

[POLISH TEXT – TEXTE POLONAIS]

U M O W A

między Rzecząpospolitą Polską

a

Państwem Kuwejtu

w sprawie popierania i ochrony inwestycji.

Rzeczpospolita Polska i Państwo Kuwejtu dalej zwane wspólnie Umawiającymi się Państwami lub każde indywidualnie Umawiającym się Państwem,

Pragnąc stworzyć między sobą sprzyjające warunki dla lepszej współpracy gospodarczej, zwłaszcza dla inwestycji dokonywanych przez inwestorów jednego Umawiającego się Państwa na terytorium drugiego Umawiającego się Państwa,

Uznając, że popieranie i wzajemna ochrona takich inwestycji na mocy umów międzynarodowych wpłynie na pobudzenie przedsiębiorczości i przyczyni się do wzrostu dobrobytu w obu Umawiających się Państwach,

uzgodniły co następuje:

Artykuł 1

Definicje

W rozumieniu niniejszej Umowy:

(1) określenie "inwestycja" oznacza wszelkie mienie będące własnością lub bezpośrednio lub pośrednio kontrolowane przez inwestora Umawiającego się Państwa, stanowiące inwestycję na terytorium drugiego Umawiającego się Państwa zgodnie z prawem tego Państwa

Nie ograniczając powyższego określenia ogólnego, określenie "inwestycja" oznacza:

a) ruchomości i nieruchomości, jak również wszelkie inne prawa rzeczowe takie jak hipoteka, prawo zatrzymania, zastaw, użytkowanie i podobne prawa;

b) udziały, akcje i obligacje spółek lub inne prawa albo rodzaje udziałów w tych spółkach, pożyczki i papiery wartościowe wydane przez Umawiające się Państwo lub przez któregokolwiek z jego inwestorów oraz dochody zatrzymane dla reinwestycji;

c) długi, obsługa i roszczenia pieniężne lub roszczenia do jakiegokolwiek świadczenia posiadającego wartość gospodarczą związanę z inwestycją;

d) prawa własności intelektualnej i własności przemysłowej obejmujące w szczególności, ale nie wyłącznie, prawa autorskie, prawa dotyczące znaków towarowych, patentów, wzornictwa przemysłowego, know-how, tajemnic handlowych, nazw handlowych i goodwill;

e) jakiekolwiek uprawnienie wynikające z prawa, decyzji administracyjnych lub umowy, w tym koncesje i pozwolenia wydane zgodnie z prawem, posiadające wartość gospodarczą i niezbędne do prowadzenia działalności gospodarczej, takie jak prawo do poszukiwań, badań, wydobycia, zdobywania lub wykorzystywania zasobów naturalnych i prawa do wytwarzania, używania i sprzedawania produktów.

(2) Zmiana formy, w której mienie jest zainwestowane lub reinwestowane nie zmienia jego charakteru jako inwestycji.

(3) Określenie "inwestor" oznacza jakąkolwiek osobę fizyczną lub prawną włącznie z Rządem Umawiającego się Państwa, które inwestuje na terytorium drugiego Umawiającego się Państwa.

(4) Określenie "osoba fizyczna" oznacza, w odniesieniu do każdego Umawiającego się Państwa, osobę fizyczną posiadającą obywatelstwo tego Państwa zgodnie z jego prawem.

(5) Określenie "osoba prawna" oznacza, w odniesieniu do każdego Umawiającego się Państwa, jakiekolwiek jednostki utworzone i uznane za osobę prawną zgodnie z prawem tego Umawiającego się Państwa, takie jak instytucje, fundusze rozwojowe, przedsiębiorstwa, agencje, spółdzielnie, spółki jawne, korporacje, urzędy, fundacje, spółki handlowe, firmy, zakłady i stowarzyszenia gospodarcze lub podobne jednostki niezależnie od faktu czy ich odpowiedzialność jest ograniczona czy nieograniczona, i jakąkolwiek jednostkę utworzoną poza-jurysdykcją Umawiającego się Państwa jako osoba prawna, w której Państwo to lub którykolwiek z jego obywateli lub osób prawnych utworzonych w ramach jego jurysdykcji ma dominujący udział.

(6) Określenie "własność" lub "kontrola" oznacza własność lub inne środki kontroli wykonywane za pośrednictwem filii lub podległych spółek, niezależnie od ich siedziby.

(7) Określenie "przychody" oznacza kwoty uzyskane z inwestycji, a w szczególności, choć nie wyłącznie, obejmuje zyski, odsetki, dochody z kapitału, dywidendy, należności licencyjne, zarządzanie, pomoc techniczną lub inną opłatę; oraz zapłatę w naturze.

(8) Określenie "terytorium" oznacza całość terytorium Umawiającego się Państwa uznawanego przez prawo międzynarodowe włącznie z jakimkolwiek obszarem poza morzem terytorialnym, który zgodnie z prawem międzynarodowym został lub może zostać uznany zgodnie z prawem Umawiającego się Państwa jako obszar, nad którym Umawiające się Państwo może sprawować suwerenną władzę lub jurysdykcję.

(9) Określenie "działalność związana" oznacza w szczególności, choć nie wyłącznie:

a) utworzenie, kontrolę i utrzymywanie oddziałów, agencji, biur, fabryk lub innych jednostek w celu prowadzenia działalności gospodarczej;

b) zakładanie spółek zgodnie z obowiązującym prawem; nabywanie

spółek lub udziałów w spółkach lub w ich majątku; oraz zarządzanie, kontrolę, utrzymywanie, wykorzystywanie, osiąganie korzyści i rozwój oraz sprzedaż, likwidację, rozwiązanie lub inne rozporządzanie spółkami założonymi lub nabytymi;

c) sporządzanie, wykonanie i egzekucję umów związanych z inwestycją;

d) nabycie (w drodze zakupu, dzierżawy lub w inny sposób zgodny z prawem) własności i rozporządzania (w drodze sprzedaży, testamentu lub w inny sposób zgodny z prawem) majątkiem ruchomym każdego rodzaju, materialnym i niematerialnym;

e) dzierżawę nieruchomości przeznaczonej dla prowadzenia działalności gospodarczej;

f) nabycie, utrzymywanie i ochronę praw autorskich, patentów, znaków towarowych, tajemnic handlowych, nazw handlowych, licencji i innych zezwoleń na wytwarzanie towarów i na procesy wytwórcze oraz innych praw własności przemysłowej, oraz

g) zaciąganie kredytów na warunkach rynkowych od miejscowych instytucji finansowych, jak również nabycie i emisja akcji na miejscowych rynkach finansowych, oraz, zgodnie z krajowymi przepisami i zwyczajami, zakup waluty obcej na cele związane z działalnością przedsiębiorstwa.

Artykuł 2

Popieranie i ochrona inwestycji

(1) Każde Umawiające się Państwo zobowiązuje się stworzyć i utrzymywać korzystne warunki dla istniejących lub przyszłych inwestycji i reinwestowanych przychodów inwestorów drugiego Umawiającego się Państwa oraz, stosując własne ustawodawstwo, procedurę administracyjną i praktyki, zezwoli na tworzenie i

nabywanie inwestycji na swoim terytorium na warunkach przyznających traktowanie nie mniej korzystne niż przyznane przez nie inwestycjom własnych inwestorów lub inwestorów któregokolwiek państwa trzeciego, którekolwiek jest bardziej korzystne.

(2) Inwestycje dokonane przez inwestorów każdego z Umawiających się Państw będą korzystały z pełnej ochrony i bezpieczeństwa na terytorium drugiego Umawiającego się Państwa. Każde Umawiające się Państwo nie będzie w jakimkolwiek przypadku naruszać w sposób nieuzasadniony lub dyskryminacyjny praw inwestora drugiego Umawiającego się Państwa do zarządzania, utrzymywania, wykorzystywania, osiągania korzyści lub rozporządzania inwestycjami na swoim terytorium.

(3) Każde Umawiające się Państwo dążyć będzie do podjęcia koniecznych działań i prawodawstwa w celu nadania odpowiednich udogodnień, bodźców i innych form zachęty dla inwestycji dokonywanych przez inwestorów drugiego Umawiającego się Państwa.

(4) Inwestorom z Umawiających się Państw przysługuje prawo zwrócenia się do odpowiednich władz Państwa przyjmującego o odpowiednie udogodnienia, bodźce i inne formy zachęty a Państwo przyjmujące udzieli każdej pomocy, zezwolenia, zgody, koncesji i upoważnienia w tych granicach i na takich warunkach, które w danej chwili określone są prawem Państwa przyjmującego.

(5) Umawiające się Państwa powinny dążyć w polityce podatkowej do przyznania sprawiedliwego i równego traktowania inwestycji inwestorów drugiego Umawiającego się Państwa.

(6) Umawiające się Państwa będą okresowo konsultowały się wzajemnie w sprawach dotyczących możliwości inwestycyjnych na swoich terytoriach w różnych dziedzinach gospodarki dla ustalenia gdzie inwestycje z jednego Umawiającego się Państwa mogą być w drugim najbardziej korzystne, w interesie obu Umawiających się Państw.

(7) Dla osiągnięcia celów niniejszej Umowy, Umawiające się Państwa będą popierać i ułatwiać powstawanie i tworzenie odpowiednich wspólnych przedsięwzięć między inwestorami Umawiających się Państw dla tworzenia, rozwoju i wykonania projektów inwestycyjnych w różnych dziedzinach gospodarki zgodnie z prawem Państwa przyjmującego.

(8) Inwestorom Umawiających się Państw zezwoli się na zatrudnianie kadry zarządzającej i personelu technicznego według swojego uznania niezależnie od narodowości w granicach określonych prawem Państwa przyjmującego. Umawiające się Państwa stworzą wszelkie konieczne udogodnienia, włącznie z wydawaniem wiz i pozwoleń pobytu, kadrze zarządzającej i personelowi technicznemu oraz ich rodzinom, zgodnie z prawem obowiązującym w Umawiających się Państwach.

(9) Umawiające się Państwa będą unikać, jako warunku utworzenia, rozwoju lub utrzymania inwestycji, nakładania obowiązków, które przewidują lub nakładają zobowiązania eksportu produkowanych towarów lub które przewidują zakup towarów i usług na miejscu lub które nakładają inne podobne wymogi.

(10) Każde Umawiające się Państwo przyznaje, że w celu utrzymania korzystnych warunków na swoim terytorium dla inwestycji inwestorów drugiego Umawiającego się Państwa, zapewni możliwość skutecznej ochrony roszczeń i dochodzenia praw wynikających z umów inwestycyjnych, zezwoleń inwestycyjnych i własności. Każde Umawiające się Państwo gwarantuje inwestorom drugiego Umawiającego się Państwa, na warunkach nie mniej korzystnych niż te, które w podobnych sytuacjach mają zastosowanie do własnych inwestorów lub inwestorów któregokolwiek państwa trzeciego, którekolwiek traktowanie jest bardziej korzystne, prawo dostępu do sądów, trybunałów administracyjnych i urzędów, wszelkich innych organów mających władzę orzekającą, oraz prawo swobodnego angażowania w postępowaniu mającym na celu ochronę roszczeń i dochodzenie praw wynikających z inwestycji, osób które zgodnie z prawem państwa siedziby organu orzekającego mają odpowiednie kwalifikacje i uprawnione są do uczestnictwa.

(11) Umawiające się Państwa uznają, że zgodnie z niniejszym artykułem, warunki konkurencyjnej równości powinny być utrzymywane tam, gdzie inwestycje będące własnością lub kontrolowane przez Umawiające się Państwo lub jego agencje i instytucje konkurują na terytorium tego Państwa z inwestycjami będącymi prywatną własnością lub kontrolowanymi przez inwestorów drugiego Umawiającego się Państwa.

(12) Każde Umawiające się Państwo będzie publikować wszystkie ustawy, przepisy wykonawcze, praktyki i przepisy postępowania administracyjnego, które dotyczą lub mają wpływ na inwestycje inwestorów drugiego Umawiającego się Państwa.

Artykuł 3

Zasady traktowania

(1) Każde Umawiające się Państwo przyzna inwestycjom i działalności związanej z inwestycjami dokonanymi na swoim terytorium przez inwestorów drugiego Umawiającego się Państwa, traktowanie nie mniej korzystne niż przyznane, w podobnych warunkach, inwestycjom i działalności związanej , własnym inwestorom lub inwestorom któregokolwiek państwa trzeciego, którekolwiek jest bardziej korzystne.

(2) Każde Umawiające się Państwo przyzna inwestorom drugiego Umawiającego się Państwa, w odniesieniu do zarządzania, utrzymywania, wykorzystywania, osiągania korzyści, nabycia lub rozporządzania ich inwestycjami, lub jakiejkolwiek innej działalności z nim związanej, traktowanie słuszne i sprawiedliwe. Traktowanie to będzie nie mniej korzystne niż przyznane swoim inwestorom lub inwestorom któregokolwiek państwa trzeciego, którekolwiek jest bardziej korzystne.

Artykuł 4

Wyłączenia

Postanowienia niniejszej Umowy, dotyczące traktowania nie mniej korzystnego niż przyznane przez jedno Umawiające się Państwo

własnym inwestorom lub inwestorom któregokolwiek państwa trzeciego, nie będą interpretowane jako nakładające na to Umawiające się Państwo obowiązek objęcia inwestorów drugiego Umawiającego się Państwa korzyściami z tytułu jakiegokolwiek traktowania, preferencji lub przywileju wynikających z:

(a) istniejącej lub przyszłej unii celnej, unii gospodarczych, organizacji wzajemnej pomocy gospodarczej, strefy wolnego handlu lub strefy wspólnej zewnętrznej taryfy celnej, unii walutowej lub podobnej umowy międzynarodowej lub innej formy porozumienia o współpracy regionalnej lub subregionalnej, których Umawiające się Państwa są lub mogą zostać stroną, lub

(b) przyjęcia umowy prowadzącej do utworzenia lub rozszerzenia takiej unii, organizacji lub strefy na rozsądny okres czasu, lub

(c) jakiejkolwiek międzynarodowej, regionalnej lub subregionalnej umowy lub innego porozumienia dotyczących w całości lub głównie opodatkowania lub przepływu kapitału lub jakiegokolwiek z wewnętrznych przepisów dotyczących w całości lub głównie opodatkowania.

Artykuł 5

Kompensata za szkody i straty

(1) Jeżeli inwestycje dokonywane przez inwestorów Umawiającego się Państwa doznały na terytorium drugiego Umawiającego się Państwa uszczerbku w wyniku wojny lub innego konfliktu zbrojnego, stanu wyjątkowego, buntu, powstania, zamieszek lub innych podobnych zdarzeń, zostanie im przyznane, w odniesieniu do odtworzenia, odszkodowania, kompensaty lub innego uregulowania, traktowanie nie mniej korzystne niż to, które drugie Umawiające się Państwo przyznaje własnym inwestorom lub inwestorom któregokolwiek państwa trzeciego, którekolwiek jest bardziej korzystne.

(2) Z zastrzeżeniem postanowień ustępu 1, inwestorom jednego Umawiającego się Państwa, którzy z powodu zdarzeń wymienionych w tym ustępie doznali uszczerbku lub strat na terytorium drugiego

Umawiającego się Państwa w wyniku:

a) rekwizycji ich majątku przez siły zbrojne lub urzędy,

b) zniszczenia ich mienia przez siły zbrojne lub urzędy, nie spowodowanego podczas walki zbrojnej lub nie wynikającego z konieczności sytuacji

zostanie przyznane właściwe i sprawiedliwe odszkodowanie za uszczerbek lub stratę poniesioną podczas okresu rekwizycji lub wskutek zniszczenia mienia.
Wynikające z powyższego płatności będą swobodnie transferowane bez zbędnej zwłoki.

Artykuł 6

Sekwestracja i konfiskata

Inwestycje każdego Umawiającego się Państwa lub któregokolwiek z jego inwestorów nie podlegają sekwestracji, konfiskacie lub podobnym środkom z wyjątkiem postępowania zgodnego z prawem.

Artykuł 7

Nacjonalizacja lub wywłaszczenie

(1) (a) Inwestycje Umawiających się Państw lub któregokolwiek z ich inwestorów nie zostaną bezpośrednio lub pośrednio poddane ograniczeniom lub arbitralnym, nieuzasadnionym, dyskryminacyjnym środkom lub nie zostaną znacjonalizowane, wywłaszczone lub poddane środkom wywołującym skutki równoznaczne z nacjonalizacją lub wywłaszczeniem przez drugie Umawiające się Państwo, chyba że dla celów publicznych w interesie narodowym tego Państwa, za niezwłocznym, właściwym i sprawiedliwym odszkodowaniem i pod warunkiem, że środki te zostaną podjęte niedyskryminacyjnie zgodnie z powszechnie obowiązującym prawem wewnętrznym i nie będą sprzeczne z którymkolwiek zobowiązaniem zaciągniętym przez to państwo.

(b) Odszkodowanie takie zostanie obliczone i ustalone zgodnie

z uznanymi zasadami wyceny, takimi jak wartość rynkowa inwestycji bezpośrednio przed lub w chwili gdy decyzja o nacjonalizacji lub wywłaszczeniu została ogłoszona lub stała się publicznie znana, którekolwiek rozwiązanie będzie bardziej korzystne.

Jeżeli wartość rynkowa jest trudna do ustalenia, odszkodowanie zostanie ustalone na sprawiedliwych zasadach biorąc pod uwagę, między innymi, zainwestowany kapitał, amortyzację, kapitał transferowany za granicę, wartość odtworzenia, przyrost wartości, bieżące dochody, goodwill i inne istotne okoliczności.

W przypadku zwłoki w wypłacie odszkodowania, zostanie ono wypłacone w wysokości nie mniej korzystnej niż to które inwestor uzyskałby niezwłocznie w dniu wywłaszczenia lub nacjonalizacji. W tym celu do kwoty odszkodowania wliczone będą odsetki na aktualnym poziomie LIBOR od dnia nacjonalizacji lub wywłaszczenia do dnia zapłaty.

W przypadku braku porozumienia między inwestorem a Państwem przyjmującym, ustalenie wysokości odszkodowania zostanie przekazane do rozstrzygnięcia przez arbitraż zgodnie z artykułem 10. Kwota odszkodowania, ostatecznie ustalona zostanie niezwłocznie wypłacona inwestorowi w walutach wymienialnych i dopuszczona do swobodnego transferu bez zbędnej zwłoki.

(c) Jeśli Umawiające się Państwo znacjonalizuje lub wywłaszczy inwestycje osoby prawnej, która została utworzona lub zarejestrowana zgodnie z prawem obowiązującym na jego terytorium, w której drugie Umawiające się Państwo lub którykolwiek z jego inwestorów posiada udziały, akcje, obligacje lub inne prawa lub korzyści, zapewni ono niezwłoczną wypłatę właściwego i sprawiedliwego odszkodowania oraz zezwoli na jego transfer bez zbędnej zwłoki. Wysokość odszkodowania zostanie ustalona i wypłacona zgodnie z postanowieniami ustępu 1 lit.(b).

(2) Postanowienia niniejszego artykułu obejmują również bieżące dochody z inwestycji, a także, w przypadku likwidacji, wpływy z likwidacji.

Artykuł 6

Transfery

(1) Każde Umawiające się Państwo zagwarantuje bez zbędnej zwłoki transfer poza swoje terytorium w którejkolwiek swobodnie wymienialnej walucie:

(a) przychodów uzyskiwanych z inwestycji przez inwestora drugiego Umawiającego się Państwa;

(b) wpływów pochodzących ze sprzedaży, całkowitej lub częściowej likwidacji inwestycji dokonanej przez inwestora drugiego Umawiającego się Państwa;

(c) kwot przeznaczonych na spłatę pożyczek;

(d) wynagrodzeń obywateli drugiego Umawiającego się Państwa, otrzymywanych z tytułu pracy i usług związanych z inwestycją dokonaną na jego terytorium;

(e) kwot przeznaczonych na zarządzanie inwestycją na terytorium Umawiającego się Państwa lub państwa trzeciego; oraz

(f) dodatkowych funduszy niezbędnych dla utrzymania inwestycji.

(2) Nie ograniczając znaczenia artykułu 3 niniejszej Umowy, Umawiające się Państwa zobowiązują się do przyznania transferom, o których mowa w ustępie 1 niniejszego artykułu traktowania równie korzystnego jak przyznane transferom pochodzącym z inwestycji dokonanych przez inwestorów któregokolwiek państwa trzeciego.

(3) Dla celów niniejszej Umowy, kursy walutowe ustalane będą zgodnie z oficjalnymi kursami ogłoszonymi przez Międzynarodowy Fundusz Walutowy lub, w przypadku ich braku, zgodnie z kursem ustalonym przez Umawiające się Państwa z zastrzeżeniem, że w przypadku wprowadzenia systemu dwupoziomowego kursu walut, stosowany będzie kurs korzystniejszy.

(4) Jednakże transfery, o których mowa wyżej, podlegają rozsądnej regulacji proceduralnej, obowiązującej w danym okresie w państwie

przyjmującym i rząd Państwa przyjmującego ma prawo do wprowadzenia przejściowych, rozsądnych ograniczeń na okresy nie przekraczające trzech miesięcy z uwagi na zaistnienie poważnej nierównowagi gospodarczej, z tym że w okresach tych co najmniej 50% kwot przeznaczonych do transferu będzie transferowane.

Artykuł 9

Subrogacja

(1) Jeżeli Umawiające się Państwo lub jego wyznaczona agencja dokona płatności któremukolwiek z jego inwestorów w ramach odszkodowania lub gwarancji udzielonej w związku z inwestycją lub którąkolwiek jej częścią dokonaną na terytorium Państwa przyjmującego, lub w inny sposób przejmie uprawnienia tych inwestorów w związku z takimi inwestycjami, Państwo przyjmujące uzna:

(a) uprawnienie drugiego Umawiającego się Państwa lub jego wyznaczonej agencji powstałe z tytułu przelewu, odszkodowania lub innej subrogacji i z mocy prawa lub w wyniku czynności prawnej;

(b) uprawnienie drugiego Umawiającego się Państwa lub jego wyznaczonej agencji do dochodzenia tego prawa z tytułu subrogacji, w tym samym zakresie jak jego poprzednik prawny.

(2) Jednakże drugie Umawiające się Państwo uzna prawo Państwa przyjmującego do potrącenia należnych a nie zapłaconych przez inwestora podatków lub ciężarów publicznych.

(3) Jeśli drugie Umawiające się Państwo nabędzie jakiekolwiek kwoty w wyżej wymieniony sposób, będzie mu przyznane w stosunku do nich traktowanie nie mniej korzystne niż przyznane środkom inwestorów Państwa przyjmującego lub któregokolwiek państwa trzeciego, pochodzącym z działalności inwestycyjnej podobnej do tej, w której zaangażowana była strona otrzymująca odszkodowanie, którekolwiek byłoby bardziej korzystne.

Artykuł 10

Rozstrzyganie sporów inwestycyjnych

(1) Każdy spór między Umawiającym się Państwem i inwestorem drugiego Umawiającego się Państwa dotyczący inwestycji będzie tak dalece jak to możliwe rozstrzygany między stronami sporu w sposób polubowny.

(2) Jeżeli spór nie może być rozstrzygnięty zgodnie z postanowieniami ustępu (1) w okresie 6 miesięcy od daty wystąpienia z wnioskiem o rozstrzygnięcie sporu, strony mogą zastosować następujący tryb postępowania:

(a) spór zostanie rozstrzygnięty zgodnie z procedurą polubownego rozstrzygania sporów, którą strony sporu uprzednio uzgodniły,

(b) spory dotyczące wywłaszczenia, nacjonalizacji i odszkodowań w myśl art. 7 oraz transferów w myśl art. 8 zostaną, na wniosek inwestora, skierowane do rozstrzygnięcia przez międzynarodowy trybunał arbitrażowy ad hoc,

(c) w przypadku sporu nie wymienionego w ustępie 2 litera b spór taki zostanie, po wyczerpaniu wszystkich wewnętrznych środków prawnych, skierowany do międzynarodowego trybunału arbitrażowego ad hoc.

(3) Międzynarodowy trybunał arbitrażowy ad hoc będzie dla każdej sprawy utworzony w następujący sposób:

(a) Trybunał arbitrażowy będzie złożony z trzech arbitrów. Każda strona wybiera jednego arbitra. Dwaj wybrani arbitrzy wyznaczą wspólnie przewodniczącego będącego obywatelem państwa trzeciego z którym oba Umawiające się Państwa utrzymują stosunki dyplomatyczne.
Arbitrzy zostaną mianowani w ciągu 2 miesięcy od daty w której jedna strona sporu poinformuje drugą o zamiarze przekazania sporu do arbitrażu.
Jeżeli nominacji nie można dokonać w wyżej wymienionym terminie, każda strona może zwrócić się do Przewodniczącego

Instytutu Arbitrażowego Sztokholmskiej Izby Handlu o dokonanie wymaganej nominacji w okresie dwóch miesięcy.

(b) Trybunał arbitrażowy mający siedzibę i wydający orzeczenia w Szwecji może również badać dowody i odbywać sesje w innych miejscach, jeżeli uzna to za stosowne. Postępowanie będzie prowadzone w języku angielskim, chyba że Trybunał uzna za konieczne lub mające wpływ na wydanie sprawiedliwego orzeczenia, badanie dowodów i dopuszczenie dokumentów w innych językach. W takim przypadku Trybunał spowoduje dokonanie i udostępnienie wiarygodnego tłumaczenia na język angielski.

(c) Trybunał Arbitrażowy podejmuje decyzje większością głosów. Orzeczenie będzie ostateczne, wiążące obie strony sporu i zastanie wykonane przez obie strony sporu.

(d) Orzeczenie arbitrażowe będzie wydane zgodnie z prawem wewnętrznym, nie wyłączając przepisów kolizyjnych Umawiającego się Państwa przyjmującego inwestycje i zgodnie z postanowieniami niniejszej Umowy jak również z powszechnie uznanymi i przyjętymi przez oba Umawiające się Państwa zasadami prawa międzynarodowego.

(e) W postępowaniu arbitrażowym strony sporu ponoszą koszty własnego arbitra oraz swych doradców. Koszty przewodniczącego i pozostałe koszty trybunału arbitrażowego zostaną pokryte w równych częściach przez obie strony sporu, chyba że trybunał postanowi inaczej.

(4) W przypadku gdy oba Umawiające się Państwa staną się stronami Konwencji o Rozstrzyganiu Sporów Inwestycyjnych między Państwem i Obywatelami innych Państw otwartej do podpisu w Waszyngtonie DC dnia 18 marca 1965 roku, spory zgodnie z tym artykułem zostaną przedłożone do rozstrzygnięcia w drodze koncyliacji lub arbitrażu do Międzynarodowego Centrum Rozstrzygania Sporów Inwestycyjnych.

(5) Podczas któregokolwiek postępowania sądowego, arbitrażowego czy innego, dotyczącego sporu inwestycyjnego między Umawiającym

się Państwem a inwestorem drugiego Umawiającego się Państwa, Umawiające się Państwo nie powoła się w obronie na swój immunitet. Żadne powództwo wzajemne lub prawo potrącenia nie może być oparte o fakt, że zainteresowany inwestor otrzymał lub otrzyma na podstawie umowy ubezpieczenia, odszkodowanie lub inną kompensatę za całość lub część domniemanych szkód od jakiejkolwiek osoby trzeciej, publicznej lub prywatnej, włącznie z drugim Umawiającym się Państwem i jego agendami, agencjami i instytucjami. Niezależnie od powyższego, inwestorowi drugiego Umawiającego się Państwa nie przysługuje odszkodowanie wyższe niż wartość majątku, którego ono dotyczy, biorąc pod uwagę wszystkie źródła odszkodowania na terytorium państwa odpowiedzialnego za odszkodowanie.

(6) Umawiające się Państwa nie będą korzystały z kanałów dyplomatycznych w związku z którąkolwiek sprawą przekazaną arbitrażowi, dopóki postępowanie nie zostanie zakończone i Umawiające się Państwo nie postąpi zgodnie, lub nie uwzględni orzeczenia wydanego przez trybunał arbitrażowy.

Artykuł 11

Rozstrzyganie sporów między Umawiającymi się Państwami

(1) Spory między Umawiającymi się Państwami dotyczące interpretacji lub stosowania niniejszej Umowy powinny być rozstrzygane, tak dalece jak to możliwe, w drodze przyjaznej konsultacji obu Państw kanałami dyplomatycznymi.

(2) Jeśli spór nie może być rozstrzygnięty w ten sposób w ciągu sześciu miesięcy, zostanie on, na wniosek któregokolwiek Umawiającego się Państwa, przedłożony trybunałowi arbitrażowemu ad hoc zgodnie z postanowieniami niniejszego artykułu.

(3) Trybunał arbitrażowy zostanie utworzony w następujący sposób: w ciągu dwóch miesięcy od otrzymania wniosku o wszczęcie postępowania arbitrażowego, każde Umawiające się Państwo wyznaczy jednego arbitra trybunału. Wyznaczeni arbitrzy wybiorą następnie

Przewodniczącego będącego obywatelem państwa trzeciego, z którym oba Umawiające się Państwa utrzymują stosunki dyplomatyczne (dalej zwanego Przewodniczącym). Przewodniczący zostanie wyznaczony w ciągu trzech miesięcy od dnia powołania pozostałych członków Trybunału.

(4) Jeżeli w terminie określonym w ust. 3 strony sporu nie dokonają nominacji swoich arbitrów a ci nie wybiorą Przewodniczącego, wówczas wymaganych nominacji na ich wniosek może dokonać Przewodniczący Międzynarodowego Trybunału Sprawiedliwości. Jeżeli Przewodniczący jest obywatelem Umawiającego się Państwa lub jakiekolwiek inne przyczyny uniemożliwiają mu wypełnienie tej funkcji, należy zwrócić się do Wiceprzewodniczącego o dokonanie nominacji.
Jeżeli Wiceprzewodniczący jest obywatelem Umawiającego się Państwa lub z innych względów nie może wypełnić wspomnianej funkcji wówczas należy zwrócić się o dokonanie nominacji do najstarszego rangą członka Międzynarodowego Trybunału Sprawiedliwości, który nie jest obywatelem żadnego Umawiającego się Państwa.

(5) Trybunał arbitrażowy orzeka większością głosów. Orzeczenia są wiążące. Każde Umawiające się Państwo ponosi koszty własnego arbitra trybunału i swoich doradców w postępowaniu arbitrażowym; koszty Przewodniczącego i pozostałe koszty zostaną pokryte w równych częściach przez Umawiające się Państwa, chyba że Trybunał Arbitrażowy postanowi inaczej. Trybunał arbitrażowy określi tryb swojego postępowania.

Artykuł 12

Stosunki między Rządami

Postanowienia niniejszej Umowy będą stosowane niezależnie od istniejących stosunków dyplomatycznych lub konsularnych między Umawiającymi się Państwami.

Artykuł 13

Zastrzeżenia

(1) Jeżeli prawo wewnętrznego Umawiającego się Państwa lub istniejące lub przyszłe zobowiązania powstałe między Umawiającymi się Państwami zgodnie z prawem międzynarodowym zawierają dodatkowe regulacje, które ogólnie lub szczegółowo przewidują w odniesieniu do inwestycji dokonanych przez inwestorów drugiego Umawiającego się Państwa traktowanie bardziej korzystne od przewidzianego w niniejszej Umowie wówczas takie regulacje w zakresie w jakim są korzystniejsze będą miały pierwszeństwo przed niniejszą Umową.

(2) Każde Umawiające się Państwo będzie przestrzegać zobowiązań przyjętych w odniesieniu do inwestycji dokonywanych na jego terytorium przez inwestorów drugiego Umawiającego się Państwa.

Artykuł 14

Zakres stosowania

Niniejsza Umowa będzie również stosowana do inwestycji dokonanych przez inwestorów Umawiającego się Państwa na terytorium drugiego Umawiającego się Państwa po 1 lipca 1986 r. i przyjętych zgodnie z ustawodawstwem tego Umawiającego się Państwa.

Artykuł 15

Wejście w życie

Niniejsza Umowa wejdzie w życie w dniu otrzymania przez którekolwiek Umawiające się Państwo późniejszej noty informującej o zakończeniu procedury wymaganej przez prawo dla wejścia niniejszej Umowy w życie.

Artykuł 16

Czas obowiązywania i wygaśnięcie

(1) Niniejsza Umowa pozostanie w mocy przez trzydzieści lat i zachowa moc przez dalszy okres lub okresy, chyba że na rok przed wygaśnięciem pierwszego lub następnych okresów, którekolwiek

Umawiające się Państwo notyfikuje drugie Umawiające się Państwo o zamiarze wypowiedzenia Umowy. Notyfikacja o wypowiedzeniu uprawomacnia się po roku od otrzymania jej przez drugie Umawiające się Państwo.

(2) W odniesieniu do inwestycji dokonanych przed dniem, w którym notyfikacja o wypowiedzeniu niniejszej Umowy uprawomacnia się, postanowienia niniejszej Umowy pozostają w mocy przez 20 lat od dnia rozwiązania niniejszej Umowy.

Na dowód czego niżej podpisani i należycie upoważnieni przez ich właściwe władze podpisali niniejszą Umowę.

Sporządzono w dwóch egzemplarzach w Kuwejcie w poniedziałek dnia 5 marca 1990 roku odpowiadającemu dniowi poniedziałek 8 Shaban 1410 r. w językach polskim, arabskim i angielskim przy czym wszystkie trzy teksty mają jednakową moc.

W przypadku rozbieżności, tekst angielski będzie rozstrzygający.

Z upoważnienia Rzeczypospolitej Polskiej

Z upoważnienia Państwa Kuwejtu

P R O T O K Ó Ł

Podpisując Umowę między Rzecząpospolitą Polską i Państwem Kuwejtu w sprawie popierania i ochrony inwestycji, niżej podpisani Pełnomocnicy dodatkowo uzgodnili następujące postanowienia, które stanowić będą część integralną tej Umowy.

1. W odniesieniu do Artykułu 1

(a) Pojęcia "kontrola" nad mieniem i "dominujący udział" w jakiejkolwiek jednostce uznanej za osobę prawną poza jurysdykcją Umawiającego się Państwa, a o której mowa w ustępie 1, 5 i 6 odnosi się do wywierania przez inwestora Umawiającego się Państwa kontrolującego wpływu na działalność tej drugiej osoby prawnej, wynikającego z udziału inwestora w kapitale zakładowym lub uprawnień nadanych mu w dokumentach założycielskich takiej osoby prawnej. Czyste związki zobowiązaniowe, takie jak na przykład pożyczki istniejące między inwestorem Umawiającego się Państwa i osobą prawną Państwa trzeciego, nie oznaczają "kontroli" lub "dominującego udziału" w przypadku braku innych środków kontroli, właściwych prawu spółek. W przypadku inwestycji dokonanych pośrednio przez osobę prawną państwa trzeciego kwota odszkodowania należna i płatna inwestorowi Umawiającego się Państwa jest proporcjonalna do wielkości jego rzeczywistego udziału w kapitale tej osoby prawnej państwa trzeciego.

(b) Przychody z inwestycji i w przypadku ich reinwestycji przychody z niej uzyskane korzystają z takiej samej ochrony oraz ułatwień jak pierwotna inwestycja.

2. W odniesieniu do Artykułu 2

(a) Inwestycje dokonane zgodnie z obowiązującymi przepisami Umawiającego się Państwa przez inwestorów drugiego Umawiającego się Państwa korzystają na obszarze obowiązywania prawa tego Umawiającego się Państwa z pełnej ochrony przewidzianej niniejszą Umową.

(b) Obywatelom upoważnionym do pracy na terytorium jednego z

Umawiających się Państw udzielona zostanie odpowiednia pomoc dla wykonywania ich działalności zawodowej.

(c) Umawiające się Państwa ułatwią, w świetle swoich wewnętrznych ustaw, przepisów wykonawczych i praktyki administracyjnej, wydawanie wiz wjazdowych i zezwoleń na pobyt, pracę i podróż obywateli jednego Umawiającego się Państwa w związku z inwestycją na terytorium drugiego Umawiającego się Państwa.

3. W odniesieniu do Artykułu 3

(a) Wymóg traktowania inwestycji i działalności związanej z inwestycją inwestorów drugiego Umawiającego się Państwa nie mniej korzystnie niż inwestycji i związanej z nimi działalności w podobnych sytuacjach własnych inwestorów Umawiającego się Państwa, jest bez uszczerbku dla stosowania ustaw, przepisów wykonawczych i praktyk administracyjnych każdego Umawiającego się Państwa, na podstawie których inwestorzy drugiego Umawiającego się Państwa są dopuszczeni do inwestowania na terytorium pierwszego Umawiającego się Państwa.

(b) Wszelkim działaniom obejmującym zakup, sprzedaż i przewóz surowców i wyrobów przetworzonych, energii, paliw i środków produkcji oraz operacjom wszelkiego rodzaju zostanie przyznane traktowanie nie mniej korzystne niż przyznane działaniom związanym z inwestycją, prowadzonym przez inwestorów Państwa przyjmującego lub przez inwestorów państw trzecich, którekolwiek jest korzystniejsze. Nie będzie przeszkód dla formalnego wykonywania takich zadań jeżeli będą one prowadzone zgodnie z ustawami, przepisami wykonawczymi i praktykami administracyjnymi.

(c) Następujące przypadki w szczególności zostaną uznane za "traktowanie mniej korzystne", w rozumieniu Artykułu 3: ograniczenia w zakupach surowców, materiałów pomocniczych, energii, paliw, środków produkcji lub operacji wszelkiego rodzaju utrudniających sprzedaż towarów w Państwie przyjmującym lub na zewnątrz, jak również wszelkie inne środki mające podobny skutek. Środki zastosowane z uwagi na ochronę bezpieczeństwa publicznego, zdrowia lub moralności nie będą uznane "za traktowanie mniej korzystne" w rozumieniu Artykułu 3

(d) Postanowienia Artykulu 3 nie zobowiazują Umawiającego się Państwa do rozciągnięcia na inwestorow przebywajacych na terytorium drugiego Umawiającego się Państwa przywilejów, wyłączeń podatkowych oraz ulg podatkowych, ktore gwarantowane są tylko własnym inwestorom majacym miejsce zamieszkania na jego terytorium.

(e) W przypadku przewozu towarów lub osób związanych z inwestycją, żadne z Umawiających się Państw nie będzie wyłaczać ani czynic przeszkód przedsiębiorstwom transportowym drugiego Umawiającego się Państwa lub jego inwestorów i wyda pozwolenie niezbędne do wykonania tego przewozu, właczajac transport:

(i) towarów przeznaczonych dla inwestycji w rozumieniu niniejszej Umowy, nabywanych na terytorium jednego z Umawiających sie Państw lub państwa trzeciego przez lub w imieniu przedsiębiorstwa w którym mienie w rozumieniu tej Umowy jest zainwestowane,

(ii) osób podróżujących w związku z inwestycją.

4. W odniesieniu do Artykulu 4

Sformułowanie "przepływ kapitału" użyte w Artykule 4 litera C będzie rozumiane stosownie do specyficznych porozumień z nastepujacymi organizacjami: Rady Współpracy Państw Arabskich Regionu Zatoki, Ligi Państw Arabskich i Organizacji Konferencji Islamskiej.

5. W odniesieniu do Artykulu 7

Postanowienia Artykułu 7 stosuje sie do któregokolwiek bezpośredniego lub pośredniego środka wywłaszczenia, nacjonalizacji lub innych podobnych środków jak zamrożenie lub zablokowanie mienia, wymierzanie nadmiernych podatków, przymusowa sprzedaż całosci lub części inwestycji, środka przymusowego lub interwencji Państwa prowadzącej do utraty lub uszczerbku gospodarczej wartości takiej inwestycji, jeśli skutek stosowania takiego środka lub szeregu takich srodków byłby równoznaczny z wywłaszczeniem lub nacjonalizacją, oraz właczając w to na przykład jakiekolwiek ograniczenia lub uniemożliwienie zarządzania, transferu, użytkowania, wycofania, zapłaty lub jakiejkolwiek kontroli nad inwestycją.

6. W odniesieniu do Artykułów 5, 7 i 8:

(a) Warunek "bez zbędnej zwłoki" w rozumieniu Artykułów 5, 7 i 8 uważa się za spełniony, jeśli repatriacja lub transfer następuje w okresie, który jest zwykle wymagany zgodnie z międzynarodowym zwyczajem finansowym. Okres, o którym mowa, rozpoczyna się od dnia przekazania wymaganego wniosku i w żadnym przypadku nie będzie dłuższy niż 3 miesiące.

(b) W przypadku zobowiązania do wypłaty odsetek według stawki LIBOR za zwłokę w wypłacie odszkodowania, odsetki będą naliczane począwszy od pierwszego dnia po upływie okresu "niezbędnej zwłoki" zdefiniowanego w powyższym ustępie (a).

7. W odniesieniu do Artykułu 8:

(a) Transfery, o których mowa w artykule 8, w odniesieniu do Rzeczypospolitej Polskiej oznaczać będą transfery dokonywane z rachunku w walutach obcych inwestora Państwa Kuwejtu prowadzonego w Rzeczpospolitej Polskiej.

(b) Jeżeli inwestor Państwa Kuwejtu nie posiada wystarczającej kwoty waluty obcej dla dokonania transferu, Rząd Rzeczypospolitej Polskiej zezwoli na wymianę waluty polskiej na walutę wymienialną w celu dokonania transferu:

(i) wpływów pochodzących ze sprzedaży lub z całkowitej lub częściowej likwidacji inwestycji dokonywanej przez inwestora Państwa Kuwejtu;

(ii) odszkodowań, o których mowa w Artykule 5 i 7;

(iii) przychodów pochodzących z inwestycji dokonanej w całości lub części przez inwestora Państwa Kuwejtu, jeżeli właściwe władze Rzeczypospolitej Polskiej udzielą indywidualnego zezwolenia inwestorowi kuwejckiemu na dokonanie wymiany waluty polskiej na walutę wymienialną lub, jeżeli z powodu decyzji administracyjnej albo innego nieprzewidzianego przez inwestora kuwejckiego przypadku na terenie Rzeczypospolitej Polskiej, nie spowodowanego przez inwestora, jak również nie stanowiącego ryzyka handlowego, jego inwestycja pozbawiona została możliwości uzyskania

dochodów w walucie wymienialnej, który to dochód w takim przypadku zostałby osiągnięty.

(c) W uzupełnieniu przypadków wyliczonych w powyższej literze (b) jeżeli rząd Rzeczypospolitej Polskiej zezwoli inwestorowi Państwa Kuwejtu na nabycie mniejszościowego udziału w istniejącej polskiej osobie prawnej, wtedy taka osoba będzie mogła uczestniczyć na konkurencyjnych zasadach w przetargach walutowych organizowanych dla polskich podmiotów gospodarczych i waluty obce nabyte na przetargu mogą być wykorzystane na pokrycie wydatków takiej osoby, związanych z bieżącą działalnością, włączając wpłatę wynagrodzeń dla pracowników będących osobami zagranicznymi, którzy uzyskali zgodę na pracę w związku z taką inwestycją dokonaną przez kuwejckiego inwestora w polskiej osobie prawnej.

Sporządzono w dwóch egzemplarzach w Kuwejcie w poniedziałek dnia 5 marca ..... 1990 roku odpowiadającym dniowi poniedziałek 8 Shaban ..... 1410 r. w językach polskim, arabskim i angielskim, przy czym wszystkie trzy teksty mają jednakową moc.

W przypadku rozbieżności, tekst angielski będzie rozstrzygający.

Z upoważnienia
Rzeczypospolitej Polskiej

Z upoważnienia
Państwa Kuwejtu

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LA RÉPUBLIQUE DE POLOGNE ET L'ÉTAT DU KOWEÏT RELATIF À LA PROMOTION ET LA PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

La République de Pologne et l'État du Koweït, ci-après dénommés collectivement les « États contractants » et individuellement un « État contractant » ;

Désireux de créer des conditions favorables au renforcement de la coopération économique entre eux et notamment en ce qui concerne les investissements effectués par les investisseurs d'un État contractant sur le territoire de l'autre État contractant ;

Reconnaissant que la promotion et la protection réciproques de ces investissements en vertu des accords internationaux sont de nature à stimuler les initiatives individuelles dans le domaine des affaires et à accroître la prospérité dans les deux États contractants ;

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord :

(1) Le terme « investissement » désigne tout type d'actif détenu ou contrôlé, directement ou indirectement par un investisseur d'un État contractant et investi sur le territoire de l'autre État contractant conformément aux lois et règlements de cet État. Sans restreindre le caractère général de ce qui précède, le terme « investissement » comprend :

(a) les biens meubles et immeubles, ainsi que tous les autres droits réels tels que les hypothèques, les privilèges, les gages, les usufruits et les droits similaires ;

(b) les actions, parts et obligations d'entreprises, et tous autres droits ou participations dans ces entreprises, les prêts et les titres émis par un État contractant ou par l'un de ses investisseurs ainsi que les revenus conservés en vue de réinvestissements ;

(c) les dettes, services et créances financières et les droits à toute autre forme de prestation ayant une valeur économique qui sont associés à un investissement ;

(d) les droits de propriété intellectuelle et industrielle, y compris, sans toutefois s'y limiter, les droits ayant trait aux droits d'auteur, les marques, les brevets, les dessins industriels, les connaissances techniques, les secrets commerciaux, les marques commerciales et le fonds de commerce ;

(e) les droits conférés en vertu de la loi, de décisions administratives ou d'un contrat, y compris les licences et les permis délivrés conformément à la loi, qui ont une valeur économique et sont nécessaires à l'exercice d'une activité économique, tels que les droits de prospecter, d'explorer, d'extraire, d'obtenir ou d'utiliser des ressources naturelles, et les droits de fabriquer, d'utiliser et de vendre des produits.

(2) Aucune modification de la forme sous laquelle les actifs sont investis ou réinvestis n'affecte leur qualité d'investissement.

(3) Le terme « investisseur » désigne toute personne physique ou morale, y compris le Gouvernement d'un État contractant, qui investit sur le territoire de l'autre État contractant.

(4) Le terme « personne physique » désigne une personne physique ayant la nationalité de l'un ou l'autre des États contractants conformément à sa législation.

(5) Le terme « personne morale » désigne toute entité constituée en personne morale et reconnue comme telle sous le régime des lois d'un État contractant, telle qu'une institution, un fonds de développement, une entreprise, une agence, une coopérative, une société de personnes, une société, une autorité, une fondation, une compagnie, une firme, un établissement, un organisme, une association professionnelle ou une entité similaire, indépendamment de la question de savoir si ses responsabilités sont limitées ou non ; et toute entité établie en dehors de la juridiction d'un État contractant en tant que personne morale et dans laquelle cet État ou l'un de ses ressortissants, ou toute personne morale établie dans sa juridiction, a un intérêt prédominant.

(6) Les termes « détenir » ou « contrôler » désignent la propriété ou d'autres moyens de contrôle exercés par l'intermédiaire de filiales ou de sociétés affiliées, où qu'elles se trouvent.

(7) Le terme « revenu » désigne toute somme que rapporte un investissement et notamment, mais non exclusivement, les bénéfices, intérêts, plus-values, dividendes, redevances, frais de gestion, frais d'assistance technique et autres frais, ainsi que les paiements en nature.

(8) Le terme « territoire » désigne le territoire d'un État contractant reconnu par le droit international, y compris toute zone située au-delà des eaux territoriales qui, conformément au droit international, a été ou peut être désignée par la législation d'un État contractant comme une zone sur laquelle un État contractant peut exercer des droits souverains ou sa juridiction.

(9) Le terme « activités connexes » inclut, sans toutefois s'y limiter :

(a) l'établissement, le contrôle et l'entretien de succursales, d'agences, de bureaux, d'usines ou d'autres installations à des fins d'activités commerciales ;

(b) l'organisation des entreprises selon les lois et règlements applicables ; l'acquisition de sociétés ou de participations dans des sociétés ou dans leurs biens ; et la gestion, le contrôle, l'entretien, l'utilisation, la jouissance et l'expansion, ainsi que la vente, la liquidation, la dissolution ou toute autre cession de sociétés constituées ou acquises ;

(c) la conclusion, la mise en œuvre et l'exécution de contrats d'investissement ;

(d) l'acquisition (par achat, location ou tout autre moyen légal), la propriété et la cession (par vente, testament ou tout autre moyen légal) de biens personnels de toutes sortes, corporels et incorporels ;

(e) la location de biens immobiliers appropriés à la conduite d'activités commerciales ;

(f) l'acquisition, le maintien et la protection des droits d'auteur, des brevets, des marques, des secrets commerciaux, des noms commerciaux, des licences et autres approbations de produits et de procédés de fabrication, ainsi que d'autres droits de propriété industrielle ;

(g) l'emprunt de fonds selon des clauses et conditions déterminées auprès d'institutions financières locales, ainsi que l'achat et l'émission d'actions sur les marchés financiers locaux, et, conformément aux réglementations et pratiques nationales, l'achat de devises étrangères pour l'exploitation de l'entreprise.

Article 2. Promotion et protection des investissements

(1) Chaque État contractant s'engage à offrir et à maintenir un environnement favorable aux investissements existants ou nouveaux et aux revenus réinvestis des investisseurs de l'autre État

contractant et doit, dans le cadre de l'application de ses lois, règlements, pratiques administratives et procédures, permettre l'établissement et l'acquisition de tels investissements sur son territoire selon des clauses et conditions qui n'accordent pas un traitement moins favorable que celui qu'il accorde aux investissements de ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers, le traitement le plus favorable étant retenu.

(2) Les investissements effectués par des investisseurs d'un État contractant bénéficient sur le territoire de l'autre État contractant d'une protection et d'une sécurité intégrales. Aucun des deux États contractants ne porte atteinte, par des mesures déraisonnables ou discriminatoires, au droit des investisseurs de l'autre État contractant de gérer, conserver, utiliser, jouir ou céder des investissements sur son territoire.

(3) Chaque État contractant s'efforce de prendre les mesures nécessaires et d'adopter les législations requises pour accorder des facilités, incitations et autres formes d'encouragement appropriées aux investissements effectués par les investisseurs de l'autre État contractant.

(4) Les investisseurs d'un État contractant ont le droit de demander aux autorités compétentes de l'État hôte des facilités, des incitations et d'autres formes d'encouragement appropriées, et l'État hôte leur accorde l'assistance, les consentements, les approbations, les licences et les autorisations dans la mesure et selon les clauses et conditions que prévoient ses lois et règlements.

(5) S'agissant de ses politiques fiscales, chaque État contractant s'efforce d'accorder un traitement juste et équitable aux investissements des investisseurs de l'autre État contractant.

(6) Les États contractants se consultent périodiquement au sujet des possibilités d'investissement sur le territoire de l'un et de l'autre dans les divers secteurs de l'économie, afin de déterminer les domaines où les investissements d'un État contractant dans l'autre État contractant peuvent être les plus avantageux dans l'intérêt des deux États contractants.

(7) Aux fins de réaliser les objectifs du présent Accord, les États contractants encouragent et facilitent la formation et l'établissement, entre les investisseurs des États contractants, des personnes morales conjointes appropriées en vue d'établir, développer et exécuter des projets d'investissement dans divers secteurs économiques conformément aux lois et règlements de l'État d'accueil.

(8) Les investisseurs de chaque État contractant sont autorisés à engager les cadres supérieurs et le personnel technique de leur choix, indépendamment de leur nationalité, dans la mesure permise par les lois de l'État d'accueil. Les États contractants accordent toutes les facilités nécessaires, y compris la délivrance de visas et de permis de séjour à ces cadres supérieurs et à ce personnel technique, ainsi qu'à leur famille, conformément aux lois et règlements des États contractants.

(9) Chaque État contractant évite de subordonner l'établissement, l'expansion ou le maintien d'investissements à l'observation de dispositions prescrivant d'exporter les biens produits ou d'acheter des biens ou services sur son territoire, ou à l'observation de toute autre prescription similaire.

(10) Chaque État contractant reconnaît qu'afin de maintenir un environnement favorable aux investissements effectués sur son territoire par les investisseurs de l'autre État contractant, il doit fournir des moyens efficaces d'exercer les droits et recours relatifs aux accords d'investissement, aux autorisations d'investissement et aux biens. Chaque État contractant accorde aux investisseurs de l'autre État contractant, à des conditions qui ne sont pas moins favorables que celles qu'il accorde dans des situations similaires à ses propres investisseurs ou aux investisseurs d'un État

tiers, le traitement le plus favorable étant retenu, le droit d'accès à ses cours de justice, à ses tribunaux et organismes administratifs et à tous autres organismes exerçant un pouvoir juridictionnel, ainsi que le droit d'employer des personnes de leur choix, qui remplissent par ailleurs les conditions requises par les lois et règlements applicables du for, pour exercer des droits et recours relatifs à leurs investissements.

(11) Les États contractants reconnaissent que, conformément au présent article, des conditions d'égalité concurrentielle doivent être maintenues lorsque les investissements détenus ou contrôlés par un État contractant ou ses instances ou organes sont en concurrence, sur son territoire, avec les investissements privés que détiennent ou contrôlent les investisseurs de l'autre État contractant.

(12) Chaque État contractant rend publics les lois, les règlements, ainsi que les pratiques et procédures administratives visant ou affectant les investissements effectués sur son territoire par des investisseurs de l'autre État contractant.

Article 3. Norme en matière de traitement

(1) Chaque État contractant accorde aux investissements et activités connexes en lien avec ces investissements, effectués sur son territoire par des investisseurs de l'autre État contractant, un traitement non moins favorable que celui qu'il accorde à des situations d'investissement similaires ainsi qu'aux activités connexes de ses propres investisseurs ou des investissements d'investisseurs de tout État tiers, le traitement le plus favorable étant retenu.

(2) Chaque État contractant accorde aux investisseurs de l'autre État contractant, en ce qui concerne la gestion, le maintien, l'utilisation, la jouissance, l'acquisition ou la cession de leurs investissements, ou toute autre activité connexe, un traitement juste et équitable. Ce traitement n'est pas moins favorable que celui qu'il accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers, le plus favorable étant retenu.

Article 4. Exceptions

Les dispositions du présent Accord concernant l'octroi d'un traitement non moins favorable que celui accordé par un État contractant à ses propres investisseurs ou à ceux d'un État tiers ne sauraient être interprétées comme obligeant un État contractant à étendre aux investisseurs de l'autre État contractant le bénéfice de tout traitement, préférence ou privilège résultant :

(a) de toute union douanière, existante ou future, union économique, organisation d'assistance économique mutuelle, zone de libre-échange, zone appliquant un tarif extérieur commun, union monétaire, de tout accord international similaire ou de toute autre forme d'arrangement régional ou sous-régional de coopération à laquelle l'un ou l'autre des États contractants est ou peut devenir partie ;

(b) de l'adoption d'un accord devant conduire à la création ou à l'extension de pareille union, organisation ou zone dans un délai raisonnable ;

(c) de tout accord ou autre arrangement international, régional ou sous-régional, portant intégralement ou partiellement sur la fiscalité ou sur les mouvements de capitaux, ou de toute législation nationale portant intégralement ou partiellement sur la fiscalité.

Article 5. Indemnisation pour dommages ou pertes

(1) Lorsque les investissements effectués par des investisseurs de l'un ou l'autre des États contractants subissent des pertes du fait d'une guerre ou d'un autre conflit armé, d'un état d'urgence national, d'une révolution, d'une insurrection, d'une émeute ou d'une situation analogue sur le territoire de l'autre État contractant, ils bénéficient, de la part dudit État contractant, d'un traitement non moins favorable que celui qu'il accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers, en ce qui concerne la restitution, l'indemnisation, la réparation ou tout autre règlement, le traitement le plus favorable étant retenu.

(2) Sans préjudice des dispositions du paragraphe 1, les investisseurs d'un État contractant qui, dans l'une des situations visées audit paragraphe, subissent, sur le territoire de l'autre État contractant, des dommages ou des pertes résultant :

(a) de la réquisition de leurs biens par ses forces ou ses autorités ;

(b) de la destruction de leurs biens par ses forces ou ses autorités ne résultant pas de combats, et non justifiée par la situation,

se voient accorder une indemnisation juste et adéquate pour les dommages ou les pertes subies pendant la période de réquisition ou à la suite de la destruction des biens. Les paiements qui en découlent sont librement transférables sans délai injustifié.

Article 6. Séquestre et confiscation

Les investissements de l'un ou l'autre des États contractants ou de l'un de ses investisseurs ne peuvent faire l'objet de mesures de séquestre, de confiscation ou de toute autre mesure similaire, sauf dans le respect de la légalité.

Article 7. Nationalisation ou expropriation

(1) (a) Les investissements de l'un ou l'autre des États contractants ou

de l'un de ses investisseurs ne sauraient être, directement ou indirectement, soumis ou compromis par des mesures arbitraires, déraisonnables ou discriminatoires, ni être nationalisés, expropriés ou soumis à des mesures d'effet équivalent à la nationalisation ou à l'expropriation par l'autre État contractant, sauf pour une raison d'intérêt public dudit État, moyennant le versement sans délai d'une indemnisation adéquate et juste, et à condition que ces mesures soient prises de façon non discriminatoire et en conformité avec les lois nationales d'application générale, et ne soient pas contraires à tout engagement pris par cet État.

(b) Cette indemnisation est calculée et déterminée conformément aux principes d'évaluation reconnus, tels que la juste valeur marchande de l'investissement immédiatement avant ou au moment où la décision de nationalisation ou d'expropriation a été annoncée ou rendue publique, selon ce qui est le plus favorable. Lorsque la valeur marchande ne peut être établie aisément, le montant de l'indemnisation est déterminé sur la base de principes équitables tenant compte, entre autres, du capital investi, de l'amortissement, des capitaux déjà rapatriés, de la valeur de remplacement, de la plus-value, des revenus courants, du fonds de commerce et d'autres facteurs pertinents.

Si le versement de l'indemnisation est retardé, son montant est tel que l'investisseur se trouve dans une situation non moins favorable que si l'indemnisation avait été versée immédiatement à la date de l'expropriation ou de la nationalisation. Pour atteindre cet objectif, l'indemnisation comprend des intérêts au taux LIBOR en vigueur à partir de la date de la nationalisation ou de l'expropriation jusqu'à la date de paiement. La détermination du montant de l'indemnisation, à défaut d'accord entre l'investisseur et l'État d'accueil, est soumise à l'arbitrage conformément à l'article 10. Le montant de l'indemnisation finalement déterminé est rapidement versé à l'investisseur dans des devises librement convertibles, et peut être transféré librement sans retard excessif.

(c) Lorsqu'un État contractant nationalise ou exproprie les investissements d'une personne morale établie ou agréée en vertu de la législation en vigueur sur son territoire et dans laquelle l'autre État contractant ou l'un de ses investisseurs possède des parts, des actions, des obligations ou d'autres droits ou participations, il veille à ce qu'une indemnisation prompte, adéquate et juste soit reçue et transférée sans retard excessif. Le montant de cette indemnisation est déterminé et versé conformément aux dispositions de l'alinéa b) du paragraphe 1.

(2) Les dispositions du présent article s'appliquent également aux revenus courants d'un investissement et, en cas de liquidation, au produit de la liquidation.

Article 8. Transferts

(1) Chaque État contractant garantit sans délai le transfert hors de son territoire, en monnaie librement convertible, des éléments suivants :

(a) les revenus provenant des investissements d'un investisseur de l'autre État contractant ;

(b) le produit de la liquidation totale ou partielle ou de la vente des investissements d'un investisseur de l'autre État contractant ;

(c) les fonds reçus en remboursement d'emprunts ;

(d) les rémunérations de ressortissants de l'autre État contractant découlant de leur travail et de leurs services dans le cadre d'un investissement sur son territoire ;

(e) les montants consacrés à la gestion des investissements sur le territoire de l' État contractant ou d'un État tiers ;

(f) les fonds supplémentaires nécessaires au maintien de l'investissement.

(2) Sans préjudice du caractère général de l'article 3, les États contractants s'engagent à accorder aux transferts visés au paragraphe 1 un traitement aussi favorable que celui qu'ils accordent aux transferts découlant des investissements effectués par les investisseurs de tout État tiers.

(3) Aux fins du présent Accord, les taux de change sont déterminés conformément aux taux de change officiels cotés par le Fonds monétaire international ou, en l'absence d'une telle cotation, à tout autre taux convenu par les États contractants. Toutefois, en cas d'introduction d'un système de taux de change à deux niveaux, le taux le plus favorable est appliqué.

(4) Les transferts susmentionnés sont toutefois soumis aux procédures réglementaires raisonnables qui sont, de temps à autre, en vigueur dans l'État d'accueil et sont également soumis

au droit du gouvernement de l'État d'accueil d'imposer des restrictions raisonnables pour des périodes temporaires ne dépassant pas trois mois, afin de faire face à des situations de déséquilibre économique fondamental, à condition qu'au moins 50 pour cent de ces transferts soient autorisés pendant ces périodes.

Article 9. Subrogation exécutoire

(1) Si un État contractant, ou son organisme désigné, effectue un paiement à l'un de ses investisseurs en vertu de l'indemnisation d'une garantie qu'il a accordée à l'égard d'un investissement ou d'une partie de celui-ci sur le territoire de l'État d'accueil, ou s'il est autrement devenu subrogé dans l'un quelconque des droits de ces investisseurs à l'égard de cet investissement, l'État d'accueil reconnaît :

(a) le droit de l'autre État contractant, ou de son organisme désigné, découlant du transfert, de l'indemnisation ou de toute autre subrogation exécutoire, que ce soit en vertu de la loi ou d'une transaction juridique ;

(b) le fait que l'autre État contractant, ou son organisme désigné, est habilité, par subrogation, à faire valoir ce droit dans la même mesure que son prédécesseur en titre.

(2) L'autre État contractant reconnaît toutefois à l'État d'accueil le droit de déduire les obligations publiques ou impôts impayés dus par l'investisseur.

(3) Si cet autre État contractant acquiert des sommes de la manière susmentionnée, il lui est accordé à leur égard un traitement non moins favorable que celui accordé aux fonds des investisseurs de l'État d'accueil ou d'un État tiers provenant d'activités d'investissement similaires à celles dans lesquelles la partie indemnisée était engagée, le traitement le plus favorable étant retenu.

Article 10. Règlement des différends relatifs aux investissements

(1) Les différends relatifs aux investissements entre un État contractant et un investisseur de l'autre État contractant sont, dans la mesure du possible,

réglés à l'amiable entre les parties au différend.

(2) Si le différend ne peut être réglé conformément aux dispositions du paragraphe 1 dans un délai de six mois à compter de la date de la demande de règlement, les parties au différend peuvent procéder comme suit :

(a) le différend est réglé conformément aux procédures de règlement des différends applicables dont les parties au différend ont préalablement convenu ;

(b) un différend concernant l'expropriation, la nationalisation et l'indemnisation visées à l'article 7 ainsi que les transferts visés à l'article 8 est, à la demande de l'investisseur, soumis pour règlement à un tribunal arbitral international ad hoc ;

(c) dans le cas d'un différend qui n'est pas visé à l'alinéa b) du paragraphe 2, celui-ci est soumis, après épuisement des voies de recours internes, à un tribunal arbitral international ad hoc.

(3) Le tribunal arbitral international ad hoc est établi pour chaque cas de la manière suivante :

(a) Le tribunal arbitral est composé de trois arbitres. Chacune des parties désigne un arbitre. Ces deux arbitres nomment, d'un commun accord, un président qui est un ressortissant d'un État tiers entretenant des relations diplomatiques avec les deux États contractants.

Tous les arbitres sont nommés dans les deux mois suivant la date à laquelle l'une des parties au différend a informé l'autre de son intention de soumettre le différend à l'arbitrage.

Si les nominations ne sont pas effectuées dans le délai susmentionné, l'une ou l'autre des parties peut inviter le président de l'Institut d'arbitrage de la Chambre de commerce de Stockholm à procéder à la nomination requise dans un délai de deux mois.

(b) Le tribunal arbitral, qui siège et rend normalement sa décision en Suède, peut également procéder à des auditions et tenir des réunions en tout autre lieu qu'il juge approprié. La procédure se déroule en langue anglaise, étant entendu que, s'il le juge nécessaire ou propice à une décision juste, le tribunal peut procéder à toute audition ou accepter tout document dans une autre langue. Dans ce cas, le tribunal fait en sorte qu'une traduction fiable en langue anglaise soit disponible.

(c) Le tribunal d'arbitrage statue à la majorité des voix. Sa décision est sans appel, a force obligatoire pour les deux parties au différend et est exécutée par ces dernières.

(d) La sentence arbitrale est rendue conformément au droit interne, y compris les règles de conflit de l'État contractant qui accepte les investissements et conformément aux dispositions du présent Accord ainsi qu'aux principes de droit international généralement reconnus et adoptés par les deux États contractants.

(e) Chaque partie au différend assume les frais de l'arbitre qu'elle a nommé, ainsi que les frais de sa représentation dans la procédure d'arbitrage. Les frais du président et les frais restants du tribunal arbitral sont supportés à parts égales par les deux parties au différend, à moins que le tribunal n'en décide autrement.

(4) Si les deux États contractants sont devenus parties à la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, ouverte à la signature à Washington le 18 mars 1965, les différends visés au présent article sont soumis pour règlement par voie de conciliation ou d'arbitrage au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements.

(5) Dans le cadre de tout type de procédure, qu'elle soit judiciaire, arbitrale ou autre, concernant un différend relatif aux investissements l'opposant à un investisseur de l'autre État contractant, aucun État contractant ne saurait invoquer son immunité comme moyen de défense. Aucune demande reconventionnelle, ni droit de compensation, ne peut être fondée sur le fait que l'investisseur concerné a reçu ou recevra d'une tierce partie, quelle qu'elle soit, publique ou privée, y compris cet autre État contractant, ses subdivisions, instances et organes, en exécution d'un contrat d'assurance, une indemnisation ou toute autre forme de compensation pour tout ou partie des dommages présumés. Nonobstant ce qui précède, un investisseur de l'autre État contractant n'a pas droit à une indemnisation supérieure à la valeur de ses actifs affectés, compte tenu de toutes les sources d'indemnisation sur le territoire de l'État responsable de l'indemnisation.

(6) Aucun État contractant ne cherche à régler par la voie diplomatique un différend soumis à l'arbitrage tant que la procédure n'a pas pris fin, et qu'aucun État contractant n'a manqué de se conformer à la décision rendue par le tribunal arbitral.

Article 11. Règlement des différends entre les États contractants

(1) Dans la mesure du possible, les différends entre les États contractants concernant l'interprétation ou l'application du présent Accord sont réglés par la voie diplomatique, dans le cadre de consultations amicales entre les deux États.

(2) Si le différend ne peut être ainsi réglé dans un délai de six mois, il est porté devant un tribunal arbitral ad hoc conformément aux dispositions du présent article, sur demande de l'un ou l'autre des États contractants.

(3) Le tribunal d'arbitrage est constitué selon les modalités suivantes : Dans les deux mois suivant la réception de la demande d'arbitrage, chaque État contractant nomme un membre du tribunal. Puis, les deux membres nomment à la présidence du tribunal un ressortissant d'un État tiers qui entretient des relations diplomatiques avec les deux États contractants (ci-après dénommé le « Président »). Le Président est nommé dans les trois mois à compter de la date de nomination des deux autres membres.

(4) Si, dans les délais prévus au paragraphe 3, l'une des parties au différend n'a pas nommé son arbitre ou si les deux arbitres ne se sont pas accordés sur le choix du Président, l'un ou l'autre des États contractants peut demander au Président de la Cour internationale de Justice de procéder à la nomination. Si ce dernier est un ressortissant d'un État contractant ou s'il est empêché pour une autre raison de s'acquitter de cette fonction, le Vice-Président est invité à procéder à la nomination. Si ce dernier est lui aussi un ressortissant d'un État contractant ou s'il est empêché, pour une autre raison, de s'acquitter de cette fonction, le membre le plus ancien de la Cour internationale de Justice qui n'est pas un ressortissant d'un État contractant est invité à procéder à la nomination.

(5) Le tribunal d'arbitrage statue à la majorité des voix. Sa décision est contraignante. Chaque État contractant assume les frais de l'arbitre qu'il a nommé, ainsi que les frais de sa représentation dans la procédure d'arbitrage ; les frais du Président et les frais restants sont supportés à parts égales par les États contractants, à moins que le tribunal arbitral n'en décide autrement. Le tribunal d'arbitrage arrête sa propre procédure.

Article 12. Relations entre Gouvernements

Les dispositions du présent Accord s'appliquent, indépendamment du fait que les États contractants entretiennent ou non des relations diplomatiques ou consulaires.

Article 13. Préservation des droits

(1) Si des dispositions du droit interne de l'un ou l'autre des États contractants ou des obligations découlant du droit international en vigueur ou adoptées par la suite entre les États contractants venaient s'ajouter au présent Accord et si lesdites dispositions du droit interne ou obligations prévoient une règle générale ou particulière reconnaissant aux investissements effectués par les investisseurs de l'autre État contractant un traitement plus favorable que celui prévu au présent Accord, ladite règle, dans la mesure où elle serait plus favorable, prévaut sur le présent Accord.

(2) Chaque État contractant remplit toute autre obligation qu'il a pu contracter en ce qui concerne les investissements effectués sur son territoire par des investisseurs de l'autre État contractant.

Article 14. Application

Le présent Accord s'applique également aux investissements effectués par des investisseurs de l'un des États contractants sur le territoire de l'autre État contractant après le 1er juillet 1986, et acceptés conformément aux législations respectives de chacun des États contractants.

Article 15. Entrée en vigueur

Le présent Accord entre en vigueur à la date à laquelle chaque État contractant informe l'autre État contractant de l'accomplissement des formalités internes requises à cet effet.

Article 16. Durée et dénonciation

(1) Le présent Accord demeure en vigueur pour une durée de trente ans et est renouvelable pour une ou plusieurs périodes équivalentes à moins que, au moins un an avant l'expiration de la période initiale ou de toute période subséquente, l'un des États contractants notifie à l'autre État contractant son intention de le dénoncer. La notification de dénonciation prend effet un an après la réception du préavis de dénonciation par l'autre État contractant.

(2) En ce qui concerne les investissements effectués avant la date à laquelle la notification de dénonciation du présent Accord prend effet, les dispositions du présent Accord restent en vigueur pendant une période de vingt ans à compter de la date de sa dénonciation.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment autorisés à cet effet par leur Gouvernement respectif, ont signé le présent Accord.

FAIT en double exemplaire au Koweït, le 5 mars 1990, correspondant au lundi 8 chaabane 1410H, en langues polonaise, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi.

En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaut.

Pour la République de Pologne[signature]Pour l'État du Koweït

[signature]

PROTOCOLE

Lors de la signature de l'Accord entre la République de Pologne et l'État du Koweït relatif à la promotion et la protection des investissements, les plénipotentiaires soussignés sont, en outre, convenus des dispositions suivantes qui sont considérées comme faisant partie intégrante dudit Accord.

1. En ce qui concerne l'article premier
   (a) Les notions de « contrôle » sur un actif et de « participation prépondérante » dans toute entité établie en tant que personne morale en dehors de la juridiction d'un État contractant, visées aux paragraphes 1, 5 et 6, concernent l'exercice par un investisseur d'un État contractant d'une influence déterminante sur les activités de

cette autre personne morale, influence qui résulte de la participation au capital social de l'investisseur ou des pouvoirs qui lui sont conférés dans les documents constitutifs de ladite personne morale.

Les accords contractuels seuls, comme par exemple les prêts, existant entre l'investisseur d'un État contractant et une personne morale d'un État tiers, ne constituent ni un « contrôle » ni une « participation prépondérante » en l'absence d'autres moyens de contrôle en vertu du droit des sociétés. Si l'investissement est effectué indirectement par l'intermédiaire d'une personne morale d'un État tiers, le montant de l'indemnisation ou des dommages-intérêts dus et exigibles à un investisseur d'un État contractant est calculé au prorata de sa part de propriété effective dans le capital de ladite personne morale d'un État tiers.

(b) Les revenus des investissements et, le cas échéant, du réinvestissement desdits revenus, bénéficient de la même protection et des mêmes facilités que l'investissement initial.

2. En ce qui concerne l'article 2

(a) Les investissements effectués conformément à la législation de l'un des États contractants, dans le domaine d'application de la loi de cet État contractant, par des investisseurs de l'autre État contractant, bénéficient de la pleine protection du présent Accord.

(b) Les ressortissants autorisés à travailler sur le territoire de l'un des États contractants bénéficient d'un soutien approprié pour l'exercice de leurs activités professionnelles.

(c) Les États contractants facilitent, à la lumière de leur droit, règlements et pratiques administratives internes, la délivrance de visas d'entrée et d'autorisations de séjour, de travail et de voyage aux ressortissants d'un État contractant dans le cadre d'un investissement sur le territoire de l'autre État contractant.

3. En ce qui concerne l'article 3

(a) L'obligation d'accorder aux investissements et aux activités connexes des investisseurs de l'autre État contractant un traitement non moins favorable que celui qu'un État contractant accorde à des situations d'investissement similaires ainsi qu'aux activités connexes de ses propres investisseurs, est sans préjudice de l'application des lois, règlements, pratiques et procédures administratives de chaque État contractant en vertu desquels les investisseurs de l'autre État contractant sont autorisés à investir sur le territoire du premier État contractant.

(b) Toutes les activités liées à l'achat, à la vente et au transport de matières premières et secondaires, d'énergie, de combustibles et de moyens de production ainsi que tous types d'activités d'exploitation bénéficient d'un traitement non moins favorable que celui accordé aux activités d'investissement connexes menées par des investisseurs de l'État hôte ou d'un État tiers, le traitement le plus favorable étant retenu. Il ne doit y avoir aucune entrave à l'exercice normal de ces activités, à condition qu'elles soient menées conformément aux lois, règlements et pratiques administratives de l'État hôte et dans le respect des dispositions du présent Accord.

(c) Sont notamment considérés comme un « traitement moins favorable » au sens de l'article 3 : la restriction de l'achat de matières premières ou auxiliaires, d'énergie ou de combustible ou de moyens de production ou d'exploitation de toute nature, qui entrave la commercialisation des produits à l'intérieur ou à l'extérieur de l'État d'accueil, ainsi que toute autre mesure ayant des effets similaires. Ne sont pas

considérées comme un « traitement moins favorable » au sens de l'article 3 les mesures prises pour sauvegarder la sécurité et l'ordre public, la santé publique ou les bonnes mœurs.

(d) Les dispositions de l'article 3 n'obligent pas un État contractant à accorder aux investisseurs résidant sur le territoire de l'autre État contractant les avantages, exonérations et abattements fiscaux qui ne sont accordés qu'aux investisseurs résidant sur son territoire.

(e) Lorsque des marchandises ou des personnes doivent être transportées en raison d'un investissement, aucun État contractant n'adopte de mesures interdisant ou entravant la participation des entreprises de transport de l'autre État contractant ou de ses investisseurs, et délivre les autorisations nécessaires au transport en question. Ceci inclut le transport :

(i) des marchandises destinées à un investissement au sens du présent Accord ou acquises sur le territoire de l'un ou l'autre des États contractants ou de tout autre État tiers, par une entreprise ou pour le compte d'une entreprise dans laquelle les actifs, au sens du présent Accord, sont investis ;

(ii) de personnes effectuant des déplacements en rapport avec un investissement.

4. En ce qui concerne l'article 4

Le terme « mouvements de capitaux » mentionné au paragraphe c) de l'article 4 doit être interprété comme se référant à des accords spécifiques au sein des organisations suivantes : le Conseil de coopération du Golfe (CCG), la Ligue des États arabes et l'Organisation de la Conférence islamique.

5. En ce qui concerne l'article 7

Les dispositions de l'article 7 s'appliquent à toute mesure directe ou indirecte d'expropriation, de nationalisation ou d'autres mesures similaires telles que le gel ou le blocage d'actifs, le prélèvement d'impôts déraisonnables et excessifs, la vente forcée de tout ou partie de l'investissement ou une mesure obligatoire ou une intervention de l'État entraînant une perte ou une détérioration de la valeur économique d'un tel investissement, si l'effet d'une telle mesure ou d'une série de telles autres mesures équivaut à une expropriation ou à une nationalisation, et notamment, à titre d'autres exemples, toute atteinte ou privation de gestion, de transfert, d'utilisation, de retrait, de paiement ou de contrôle de quelque nature que ce soit à l'égard d'un tel investissement.

6. En ce qui concerne les articles 5, 7 et 8

(a) Le terme « sans retard excessif » au sens des articles 5, 7 et 8 est réputé satisfait si le rapatriement ou le transfert est effectué dans le délai normalement requis par les usages financiers internationaux. La période considérée court à compter du jour où la demande pertinente a été soumise et ne peut en aucun cas dépasser trois mois.

(b) Dans le cas de l'obligation de payer des intérêts au taux LIBOR pour une indemnisation tardive, les intérêts sont calculés à partir du premier jour après l'expiration de la période de retard excessif, telle que définie à l'alinéa a) ci-dessus.

7. En ce qui concerne l'article 8

(a) Les transferts visés à l'article 8 s'entendent, en ce qui concerne la République de Pologne, des transferts qui sont effectués à partir du compte en devises étrangères, dans la République de Pologne, d'un investisseur de l'État du Koweït.

(b) Lorsqu'un investisseur de l'État du Koweït ne dispose pas de suffisamment de devises étrangères pour le transfert, le Gouvernement de la République de Pologne fournit des devises étrangères convertibles en échange

de la monnaie polonaise pour le transfert :

(i) du produit de la liquidation totale ou partielle ou de la vente des investissements d'un investisseur de l'État du Koweït ;

(ii) de l'indemnisation prévue aux articles 5 et 7 ;

(iii) des revenus découlant d'un investissement effectué entièrement

ou partiellement par un investisseur de l'État du Koweït, lorsque les autorités compétentes de la République de Pologne ont spécifiquement accordé à l'investisseur koweïtien l'autorisation de convertir la monnaie polonaise en monnaie convertible, ou lorsque l'investissement concerné, en raison d'une décision administrative ou de tout événement imprévu sur le territoire de la République de Pologne qui n'est pas imputable à l'investisseur ou à l'investissement et qui ne constitue pas un risque commercial, a été privé de la possibilité de réaliser des revenus en monnaie étrangère convertible, revenus qui auraient été réalisés autrement.

(c) Outre les cas énumérés à l'alinéa b) ci-dessus, lorsque le gouvernement de la République de Pologne autorise un investisseur de l'État du Koweït à acquérir une participation minoritaire dans une personne morale polonaise existante, cette personne est autorisée à participer, sur la base d'un appel d'offres, à des ventes aux enchères de devises étrangères organisées pour des entités commerciales polonaises, et les devises étrangères acquises lors de ces ventes aux enchères peuvent être utilisées pour remplir les obligations de fonctionnement et d'exploitation de cette personne, y compris le paiement des salaires des employés étrangers qui sont autorisés à travailler dans le cadre d'un tel investissement réalisé par un investisseur koweïtien dans une personne morale polonaise.

FAIT en double exemplaire au Koweït, le lundi 5 mars 1990, correspondant au 8 chaabane 1410H, en langues polonaise, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi.

En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaut.

Pour la République de Pologne :

[SIGNÉ]

Pour l'État du Koweït :

[SIGNÉ]